المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/01/2016

نظمت مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد مؤخرا لقاء مهما حول تحول القيم في المجتمع المغربي، تخليدا لذكرى وفاة الزعيم الاتحادي، وقد هيمنت على هذا اللقاء قضية الإرث وانعدام المواساة بين الذكر والأنثى. «أخبار اليوم» تنشر أهم مضامينه تعميما للفائدة.

مطالب الاجتهاد في تأويل أية «للذكر مثل حظ الأنثيين»

الإرث يؤجج الجدل بين «المحافظين» و«الحداثيين»

ان وقفة نسائية سابقة

مريم بوزعشان

قبل شهور قليلة أثارت الدعوة إلى المساواة في الإرث، الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في توصياته الأخيرة، الكثير من «اللغط»، وأسالت مداد الكثير من الصحف. جمعيات حقوقية دعمت التوصية، ودعت الحكومة إلى تفعيلها، فيما أثارت التوصية حنق فعاليات إسلامية طالبت المجلس العلمي الأعلى بالتدخل وإصدار فتوى في الموضوع. قضية الإرث كانت أيضا موضوع لقاء عقد قبل أيام بمناسبة ذكرى رحيل بعد الرحيم بوعبيد. اللقاء ضم علماء وباحثين ووزراء وخبراء من مختلف المشارب والإيديولوجيات لمناقشة المواضيع المجتمعية التي أثارت جدلا داخل المجتمع المغربي خلال السنة الماضية، ومن بينها موضوع الإرث.

الإرث كما يراه العلماء

أحمد الخمليشي، مدير مدرسة دار الحديث الحسنية، قال في تدخله: «إن المجتمع لا يملك الجرأة الكافية للاستماع إلى الرأي الآخر والخروج بحكم»، مؤكدا أن «الإرث موضوع معقد، ويستحيل أن نصل إلى حل يقبله الجميع ويرضي جميع الأطراف».

وعن قضية التعصب في الإرث (أن يأخذ الوارث كل التركة إذا لم يوجد وارث غيره أو ما بقي منها إذا وجد معه وارث بالفرض)، يقول الخمليشي: «التعصيب مستند إلى السنة وليس إلى القرآن، ومن المسلمين من لم يأخذ بهذا الحديث كالشيعة الإمامية، مشيرا إلى أن التعصيب لم يبق في العديد من الدول العربية على حاله، ضاربا المثل بالقانون التونسي الذي بقي فيه التعصيب فقط لملاب عند وجود البنات، مؤكدا أن التعصيب في الإرث قضية اجتهادية تحتاج إلى اجتهاد ومناقشة.

وبخصوص قضية للذكر مثل حظ الأنثيين، قال مدير المدرسة الحسنية: «الموضوع شديد التعقيد، ومسألة المساواة التي طالب بها البعض تحتاج إلى مناقشة. لا يجب أن نفكر في المساواة في الإرث بمعناها الحقوقي وإنما يجب أن نفكر كيف نرفع الظلم، لأن رفع الظلم منصوص عليه أيضا في القرآن، وليس خاصا بمجال دون مجال»، مشددا على ضرورة معالجة هذه الظاهرة بتوعية الورثة وصاحب المال.

عبد الرحيم الشيخي، رئيس حركة التوحيد والإصلاح، عبر، من جهته، عن غضبه من كلام أحمد عصيد الذي وصف، في تدخل له، حركة التوحيد والإصلاح بالتيار المحافظ، وأكد الشيخي أن التوحيد والإصلاح حركة تجدد الفكر الإسلامي بشكل يومي وتتبنى وسائل الديمقراطية.

الشيخي ندد بلجوء بعض المتدخلين إلى تعميم بعض الأحكام على جميع التيارات والفئات، مؤكدا أن التعميم يساهم في جعل النقاش عقيما، حيث لا تتولد عنه أفكار جديدة، بل يصبح نقاشا سياسيا فقط، مضيفا: «إن الخلاف حول الإرث يجب تأطيره بالحوار، ويجب فسح المجال أمام كل طرف للدفاع عن أطروحته مع الاحتكام إلى المؤسسات»، داعيا إلى ضرورة الابتعاد عن تلفيق التهم، ووصف الناس بالمحافظين المنغلقين على أنفسهم.

الحداثيين رأي

محمد الطوزي، الباحث السوسيولوجي، لم يتفق كثيرا مع كلام الخمليشي حول الإرث، قائلا: «الأزمة الحقيقية في الإرث هي عدم وجود أجوبة عن بعض الأسئلة في هذا الموضوع. وما يزيد الأمور تعقيدا هو أن الجميع يقف عاجزا عن إيجاد أجوبة»، مشيدا ومنوها بالفتوى التي أصدرها المجلس العلمي الأعلى حول التكفير، مؤكدا أن بعض القيم في المجتمع المغربي عرفت تغيرات عميقة.

عالم الاجتماع، عبد الصمد الديالمي، اعتبر هو الآخر في مداخلته أن المجتمع المغربي يعيش تناقضا بين القيم من جهة والحريات من جهة أخرى، مشيرا إلى أن المساواة ليست قيما اجتماعية بل هي قيم فوقية تفرضها الحداثة والمؤسسات الحداثية. ودعا الديالمي إلى ضرورة الخروج من هذا المحك، وطرح أسئلة عديدة، ضمنها: هل الإنسان المغربي يؤمن بالمساواة أم لا؟ مؤكدا أن قضية الإرث يجب أن تناقش، وأن الآية القرآنية: «للذكر مثل حظ الأنثيين» يجب أن يخضع تأويلها للاجتهاد وألا نعتبرها صالحة لكل مكان وزمان.

وتساءل الديالمي قائلا: «أليس من الغريب ألا نتساءل عن سبب نزول هذا النص وأن نطبقه تطبيقا آليا ميكانيكيا، وحينما نأتي إلى بعض الآيات الأخرى التي تدعو إلى قتل الكفار وتحقيرهم وإهانتهم نقول إن هذه آيات لها سياق معين ولها سبب معين، ويجب علينا أن نتجاوزها ميكانيكيا».

ووصف عالم الاجتماع الفقهاء الذين يفكرون بهذه الطريقة بـ«الانتهازيين» الذين أنتجوا مبدأ وقاعدة فقهية تقول: "إن العبرة بعموم اللفظ وليس بخصوصية السبب"، وهذا المبدأ مثلا يطبق في حالة الإرث، داعيا إلى ضرورة إعادة النظر في قواعد وشروط الاجتهاد العلمي، مؤكدا أن الاجتهاد وفق القواعد العلمية الموجودة حاليا لن يسمح لنا بالتقدم والذهاب بعيدا.

وأكد المتدخل ذاته أنه بالرغم من وجود النص ينبغي أن نجتهد، مستدلا بابن رشد الذي كتب في فصل المقال: «إذا خالف ظاهر النص العقل وجب التأويل»، مشيرا إلى أن عدم المساواة في الإرث بين الأخ والأخت والبنت والابن كانت معقولة في زمان ما، أما الآن فأصبحت غير معقولة وغير عقلانية، مشددا على ضرورة الاجتهاد في النص القرآني الذي يدعو إلى عدم المساواة في الإرث.

الديالمي دعا إلى ضرورة اعتبار النص الديني مثل الدستور، وضرورة الاجتهاد فيه وتأويله دون قيود لكي ننتج إسلاما صالحا ومتصالحا مع قيم المساواة، وهي قيم أساسية كونية مضادة لقيم أبيسية فقهية ومتحكمة في الذات المغربية.

كلام عالم الاجتماع عبد الصمد الديالمي يكاد يشابه ما قاله الباحث الأمازيغي أحمد عصيد، الذي اعتبر في مداخلته أن المشكل في موضوع القيم في المجتمع هو

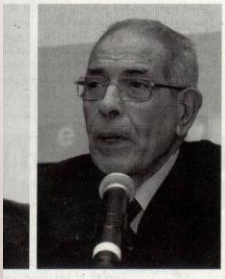

> الخمليشي: لا يجب أن نفكر في المساواة في الإرث بمعناها الحقوقي وإنما يجب أن نفكر كيف نرفع الظلم، لأن رفع الظلم منصوص عليه أيضا في القرآن

قواعد وشروط الاجتهاد العلمي، مؤكدا أن الاجتهاد وفق القواعد العلمية الموجودة حاليا لن يسمح لنا بالتقدم والذهاب بعيدا.

وأكد المتدخل ذاته أنه بالرغم من وجود النص ينبغي أن نجتهد، مستدلا بابن رشد الذي كتب في فصل المقال: «إذا خالف ظاهر النص العقل وجب التاويل»، مشيرا إلى أن عدم المساواة في الإرث بين الأخ والأخت والبنت والابن كانت معقولة في زمان ما، أما الآن فأصبحت غير معقولة وغير عقلانية، مشددا على ضرورة الاجتهاد في النص القرآني الذي يدعو إلى عدم المساواة في الإرث.

الديالمي دعا إلى ضرورة اعتبار النص الديني مثل الدستور، وضرورة الاجتهاد فيه وتأويله دون قيود لكي ننتج إسلاما صالحا ومتصالحا مع قيم المساواة، وهي قيم أساسية كونية مضادة لقيم أبيسية فقهية ومتحكمة في الذات المغربية.

كلام عالم الاجتماع عبد الصمد الديالمي يكاد يشابه ما قاله الباحث الأمازيغي أحمد عصيد، الذي اعتبر في مداخلته أن المشكل في موضوع القيم في المجتمع هو عدم حسم الدولة لهذه القيم، ورغبتها في الاستمرار في اللعب على الحبلين، مؤكدا أن الدولة من خلال دستور 2011 كان لديها هاجس واحد هو ألا ينزل الناس إلى الشارع، وأن يعودوا إلى بيوتهم.

وقال عصيد: «الملك قال في خطابه في سنة 2011: «لن نسمح بأي تأويل غير ديمقراطي للدستور»، لكن إذا لم نرغب في قراءة الدستور قراءة غير ديمقراطية، يجب أن يكون الدستور ديمقراطيا، ونحسم في العديد من الأمور حتى لا يقرأ قراءات أخرى»، مؤكدا أن دساتير العالم كله قابلة للتأويل، لكن الدستور المغربي فيه معضلة كبيرة وهي أن الفارق بين التأويلات كبير جدا، مضيفا: «الحجة على ما أقوله هو عندما نقول، مثلا، بسمو المعاهدات الدولية على القوانين التشريعية الوطنية، يشدد المحافظ، في المقابل، على أن ذلك يجب أن يتم في إطار ثوابت المملكة، وهنا أصل المشكل».

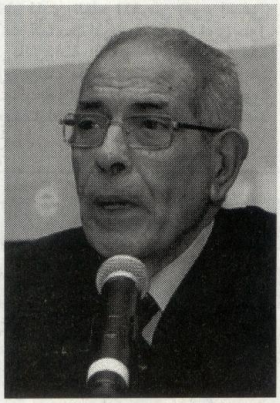

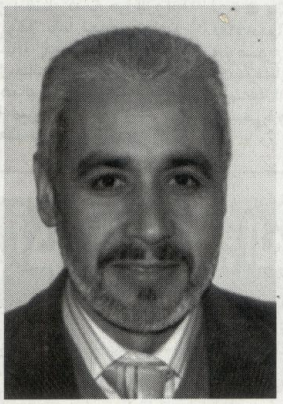

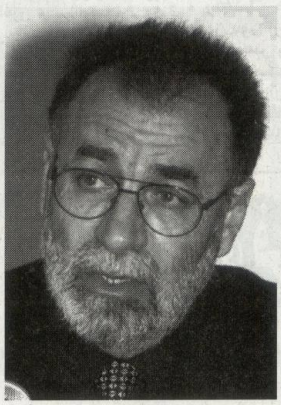

الخمليشي: لا يجب أن نفكر في المساواة في الإرث بمعناها الحقوقي وإنما يجب أن نفكر كيف نرفع الظلم، لأن رفع الظلم منصوص عليه أيضا في القرآن

الشيخي: الخلاف حول الإرث يجب تأطيره بالحوار، ويجب فسح المجال أمام كل طرف للدفاع عن أطروحته مع الاحتكام إلى المؤسسات

الديالمي : عدم المساواة في الإرث بين الأخ والأخت والبنت والابن كانت معقولة في زمان ما، أما الآن فأصبحت غير معقولة وغير عقلانية.

السياسي لم يقم بدوره

ووجه عصيد انتقادات لاذعة إلى السياسيين، معتبرا أن السياسي لم يقم بدوره للحسم في أمور من صميم كرامة المواطن، مشيرا إلى وجود تيارين متصارعين في المغرب، تيار يعتمد المرجعية الكونية لحقوق الإنسان ويعتمد على الحداثة، وتيار محافظ يعيش في الماضي ويأخذ الدين كله، وهذا خطأ. «فمادمنا لم نغير سياستنا سيبقى الصراع مستمرا بين المحافظين والحداثيين»، يضيف عصيد.

من جهته، قال الشاعر محمد بنيس إن مشكل المجتمع المغربي هو وجود قطيعة بين السياسي والمثقف، مؤكدا أن المغرب انتقل من عصر الفئة السياسية المثقفة إلى عصر الفئة السياسية التي لا تؤمن بالثقافة ولا بالأدب والفكر والفلسفة والمعرفة، مضيفا: «أشعر بالقشعريرة عندما أنصت إلى سياسي يلقي خطابا مخجلا جدا. نحن نعيش مرحلة التضخم الديني، وهي حالة تدل على وضعية مرضية في المجتمع».

اليزمي والخلفي وجها لوجها

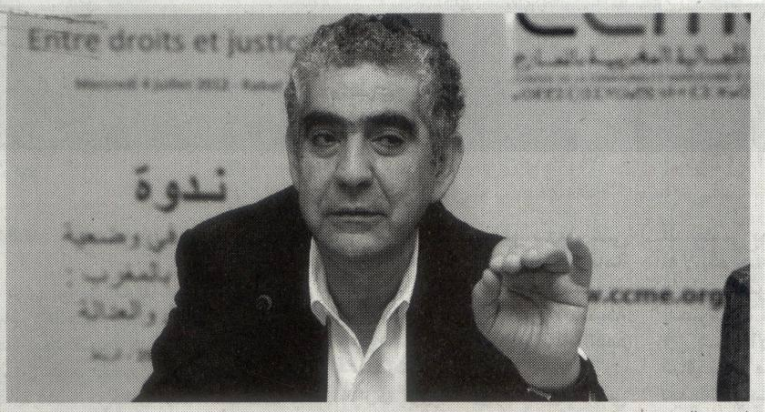

إدريس اليزمي

بدا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا اللقاء، غاضبا جدا وهو يتحدث في مداخلته بحدة ونبرة صوت عالية بخصوص ما قاله رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ووزير الاتصال مصطفى الخلفي عن توصيات المجلس الوطني بخصوص الإرث.

اليزمي قال، موجها كلامه إلى وزير الاتصال مصطفى الخلفي: «التقرير ليس عن الإرث وإنما عن المساواة. الكلام الذي قاله بنكيران في برنامج تلفزيوني على ميدي1 مسني، وحتى الرسالة التي كتبها في جريدة التجديد مستني وأغضبتني كثيرا»، مشددا على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية، والبرلمان المغربي هو الذي يصوت على القوانين، وإذا لم يرغب البرلمان في التصويت على التوصيات التي اقترحها المجلس الوطني لحقوق الإنسان فله الحرية والمشروعية».

وعن فيلم «الزين لي فيك»، كشف اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيصدر تقريرا يتطرق فيه إلى ردة الفعل التي خلفها هذا الفيلم لدى المغاربة، مشيرا إلى أنه استغرب عدم فتح النقاش في المجتمع حول الدعارة، داعيا المجتمع إلى تجاوز الانفصام الذي يعيش فيه.

كلام اليزمي لم يرق وزير الاتصال مصطفى الخلفي، الذي أجاب اليزمي قائلا: «الإرث منظومة، لا يمكن أن تختار جزءا منها فقط بل يجب التفكير في المنظومة ككل. مشكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو أنه قدم توصية ولم يقدم رأيا، والتوصية تعكس رأيا واحدا، ثم مادام المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية فيجب أن يعكس آراء باقي المجتمع وليس تيارا واحدا فقط».

الخلفي أكد أن التعصيب في الإرث لا علاقة له بالمساواة، موضحا أن «قضية للذكر مثل حظ الأنثيين، إذا بحثنا فيها نجد أن عشر حالات ترث فيها المرأة لوحدها، وعشر حالات أخرى ترث فيها المرأة أكثر من الرجل، وعشر حالات تتساوى فيهم المرأة مع الرجل، وأربع حالات هي التي فيها للذكر مثل حظ الأنثيين، مشيرا إلى أن النقاش حول الإرث يجب أن يكون نقاشا علميا وليس توصية تعكس رأيا واحدا لتيار في المجتمع، كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجب أن يكون بيت الجميع».

وبخصوص قضية فيلم «الزين لي فيك»، قال وزير الاتصال: «لا أحد صادر الحق في الحديث عن الدعارة، وهل يمكن أن نغطي الشمس بالغربال؟ نحن ناقشنا إشكالية إشاعة صور نمطية سلبية عن المغرب».

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

حسب تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي

أوضاع مقلقة للنساء داخل السجون المغربية وظروف إقامة تفتقر إلى المقومات السليمة

مراسلة خاصة

تعاني 1519 سجينة مغربيّة أوضاعاً مزرية في أمكنة احتجازهن، لا تتوافق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق السجناء. هذا ما يكشفه تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي الذي سلط الضوء على التمييز الذي تعيشه السجينات بالمقارنة مع فئة الذكور السجناء، بخصوص الخدمات . المتوفرة داخل السجون.

ويفيد التقرير أن أكثر من 25% من السجينات المغربيات هنّ من الشابات اللواتي تقل أعمارهن عن 25 سنة، فيما تشكل الفئة العمرية 25 - 40 عاماً نسبة 45.62 % من مجموع السجينات، ولا تتجاوز النساء اللواتي تخطينَ 60 عاما نسبة 3% مع 44 سجينة فقط. إلى ذلك، تحتجز 127 فتاة دون العشرين، أكثرهن في سجون الدار البيضاء.

التقرير أعد في الفترة الممتدة بين غشت 2014 وغشت 2015 ، يأتي تحت عنوان «حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز - التقرير الخاص بأوضاع وحقوق المؤسسات السجنية في المغرب». يذكر أن في أثناء إعداد التقرير، كانت نسبة السجينات تسجّل 2.46% من مجموع السجناء، بينما فاقت في سجون الدار البيضاء لوحدها 28%.

ويظهر التقرير أن السجينات في أكثريتهن يعانين من مشاكل عديدة ترتبط بالصحة البدنية و العقلية والأمراض المزمنة، وهي تتفاقم نتيجة ظروف الإقامة التي تفتقر إلى المقومات السليمة. في السجون، نقص كبير في خدمات العلاج المقدّمة للسجينات والطواقم الطبية والبرامج الصحية، وانعدام للرعاية الصحية والإنجابية والجنسية، بالإضافة إلى إهمال الفحوص الطبية، وهو ما يوجد صعوبة لدى السجينات في الحصول على الأدوية أو الوصول إلى خدمات أخرى.

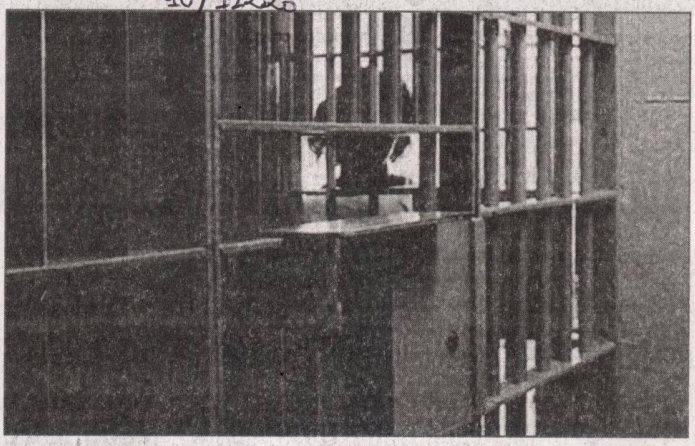

من جهة أخرى- بحسب التقرير- تعاني السجينات من انتهاك حقهنّ في الاتصال مع العالم الخارجي، إذ يُحرمن في أكثريتهن من الزيارة بفعل تخلي العائلة عنهن، كعقاب اجتماعي يستند إلى الوصم الذي يلحق بنساء ارتكبن جرائم يعاقب عليها القانون. أما بالنسبة إلى السجينات الأمهات، فهنّ يعانين من حرمانهن من زيارة أبنائهنّ الصغار بسبب العراقيل الاجتماعية المتعلقة بالنظرة المجتمعية تجاه السجينة، إلى جانب العراقيل القانونية التي لا تخصص ترتيبات استثنائية لتمكين الأطفال من زيارة أمهاتهم في السجون. أيضا، تغييب برامج تشجيع الأهالي على زيارتهن. إلى ذلك، تقصى السجينات، أيضاً، من الحياة العامة، من خلال حرمانهنّ من الاطلاع على أخبار العالم وكل ما يتصل بالعالم الخارجي.

وبحسب التقرير تتعرض السجينات إلى عنف تتعدد أشكاله ما بين نفسي وجسدي ويعيد ذلك إلى «نظام عدالة لا يراعي خصوصياتهن وأوضاعهن»، وبناء عليه لا تحظى السجينات بالدعم النفسي والاستشارة القانونية والمساعدة القضائية، ابتداء من مراحل التحقيق وانتهاء إلى فترة الحكم، باستثناء بعض الحالات النادرة.

ويسلط التقرير الضوء، أيضا، على ظروف الاحتجاز، ويصفها بالمزرية. الزنازين صغيرة تفتقر إلى الإضاءة و التهوية ، وتنعدم فيها وسائل التدفئة و التبريد ، ولا تحترم فيها قاعدة الفصل بين السجينات القاصرات و البالغات ولا بين السجينات الاحتياطيات و المدانات بأحكام، ولا بين المريضات و المدمنات و المسنات.

على صعيد التدريب و التعليم ، يبين التقرير أن نسبة الأمية تنتشر بشكل لافت بين السجينات. أكثر من 600 سجينة، لم يسبق لهنّ دخول المدرسة ، وهنّ يشكلن نحو 40 % من مجموع السجينات ، بينما 5 % فقط بلغن المستوى الجامعي. ويبرز التقرير الاختلالات التي تتعلق بحق السجينات في ممارسة الأنشطة الثقافية و الترفيهية و الرياضية التي من شانها أن تساعد في محاربة الأمية ، فالإدارات لا تخصّص لهنّ مرافق لممارسة هذا النوع من الأنشطة ، بينما توفر مرافق ثقافية مثل المكتبات للسجناء الذكور. وبالطبع، لا تستطيع السجينات الاستفادة منها، بموجب مبدأ الفصل بين أقسام السجن. وفي تنميط واضح، تفتح الإدارات مجال التدريب للنساء، في الخياطة والنسيج وخدمة الفنادق، بينما يستفيد الذكور من خيارات متنوعة مثل النجارة والإلكترونيات وغيرها.

ويأتي تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في سياق تعزيز وتطوير الجهود التي بُذلت في مجال رصد واقع مؤسسات السجون في المغرب ، والمساهمة في إعمال توصيات المجلس المتضمنة في تقريره الصادر 2012 تحت عنوان « أزمة السجون ، مسؤولية مشتركة »، و التشديد على ضرورة إعداد تقارير حول الفئات الهشة، لا سيما النساء داخل السجون. ويوصي بإطلاق مبادرات تهتم بجمع البيانات عن النساء السجينات وتحليلها ونشرها ، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات المدنية وخلق شراكات مع مؤسسات البحث و الجامعات من أجل إنجاز دراسات حول العدالة الجنائية وأنظمة السجون من منظور اجتماعي. ولعلّ أهمّها مواضيع العقوبات و الأحكام القضائية في حق السجينات ، والأطفال المرافقين لأمهاتهم في السجون ، وأوضاع الفئات الأكثر عرضة للمخاطر و الانتهاكات داخل السجون، وإنجاز تقييمات دورية لسياسات السجون وفق مقاربة حقوق الإنسان و النوع الاجتماعي.

فيرجينيا داندان: السياسة المغربية الجديدة للهجرة واللجوء رائدة في المنطقة

أكدت الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي فيرجينيا داندان التيتقوم حاليا بزيارة عمل للمملكة، الثلاثاء بالرباط، أن السياسة المغربية الجديدة المتعلقة بالهجرة و اللجوء تعتبر تجربة "رائدة" في المنطقة.

وهنأت داندان، في تصريح للصحافة، المغرب على" السياسة الجديدة التي وضعها بشأن الهجرة واللجوء، والتي أضحت تجربة رائدة داخل المنطقة".

وأوضحت الخبيرة الأممية، أن المغرب "بذل جهودا ملحوظة من أجل تعزيز تعاونه في إطار جنوب-جنوب، خاصة مع الدول الأفريقية"، مشيرة إلى أن المملكة التزمت بشكل خاص بدعم مشاريع تعزيز القدرات في مختلف المجالات بشراكة مع عدد من البلدان الأفريقية، ولاسيما في مجال التنمية الزراعية المستدامة والطاقات المتجددة.

وأضافت داندان، أن المغرب "احتضن واستضاف على الدوام، عددا من الطلبة الأفارقة داخل الجامعات"، مشيدة في نفس الوقت بإدماج مبادئ التضامن والتعاون الدوليين في ديباجة الدستور المغربي، مما يدل حسب الخبيرة، على التزام الدولة بتعزيز مبدأ التكافل المجتمعي.

و تجدر الإشارة إلى أن الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي، تقوم بزيارة عمل للمغرب في إطار تفاعل المملكة مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

وخلال مقامها بالمغرب، عقدت الخبيرة الأممية سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين من وزارات مختلفة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، ووكالات التنمية، بالإضافة إلى فاعلين في المجال و منظمات المجتمع المدني، لتقييم مدى تطبيق مبدأ التضامن الدولي من خلال التعاون والمساعدات التنموية بالمملكة.

يشار إلى أن الخبيرة الأممية ستدرج الملاحظات والاستنتاجات حول الزيارة في التقرير النهائي الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في يونيو 2016.

نظمتها لجنة حقوق الإنسان بالعيون السمارة

«حقوق الأشخاص في وضعية اعتقال» .. موضوع يومين دراسيين

157/5804

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون/السمارة، بمدينة العيون، يومين دراسيين حول «حقوق الأشخاص في وضعية اعتقال» لفائدة الموظفين العاملين بالمؤسسات السجنية والأمنية بجهة العيون/السمارة.

وأوضح بلاغ للجنة أن هذه التظاهرة العلمية والتحسيسية، التي أطرها أحد أطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «تروم الرفع من قدرات أطر المؤسسة السجنية والمؤسسات الأمنية على المستوى الجهوي في مجال حقوق الإنسان من خلال التعريف بالحقوق المكفولة للأشخاص في وضعية اعتقال، بموجب المعايير الدولية والقوانين الوطنية»، فضلا عن «مناقشة القواعد المثلى لمعاملة الأشخاص في وضعية اعتقال والرفع من مؤهلات الموظفين وتمكينهم من تفعيل دورهم في مجال إنفاذ القوانين وفق مقاربة حقوقية».

وأضاف المصدر ذاته أن «تنظيم هذين اليومين الدراسيين يندرج في إطار تنفيذ اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق السجناء والأشخاص في وضعية اعتقال والنهوض بها»، وكذا «تفعيل توصيات المجلس الوطني الصادرة عن تقريره الموضوعاتي تحت عنوان: (أزمة السجون، مسؤولية مشتركة.. 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات)».

كما يأتي تنظيم هذه التظاهرة في سياق «متابعة مختلف الأعمال والبرامج، التي قامت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون/السمارة، بتنسيق وشراكة مع المؤسسات السجنية والأمنية والقضائية، الرامية إلى حماية حقوق السجناء والأشخاص في وضعية اعتقال وخلق برامج هادفة للنهوض بحقوقهم وخلق أجواء الثقة والتعاون مع هذه المؤسسات المكلفة بإنفاذ القوانين».

يشار إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون/ السمارة تضطلع، حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

(و.م.ع)

تتويج الفائزات والفائزين في تظاهرة

«ناشئة الفكر الحقوقي» في اختتام نسختها الثالثة بالرباط

13/5804

سلا: ع.عسول

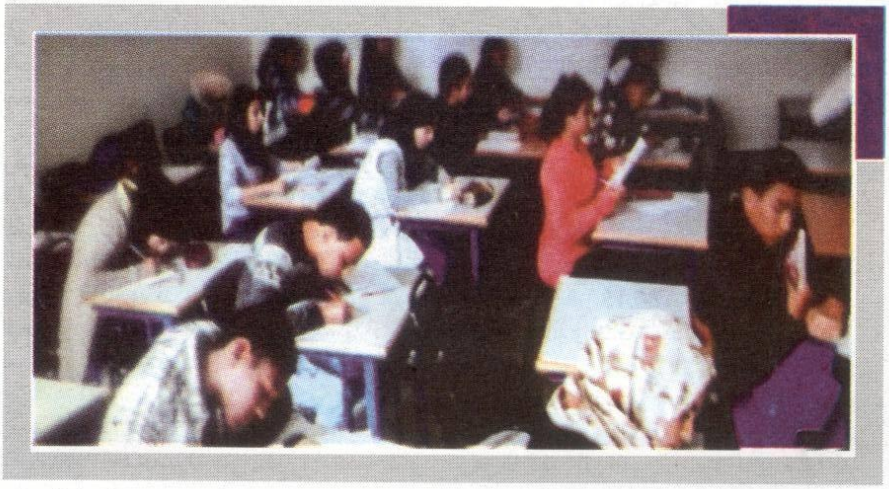

نظمت مؤخرا أسرة التربية والتكوين بجهة الرباط سلا القنيطرة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط القنيطرة حفلا للفائزات والفائزين في اختتام تظاهرة «ناشئة الفكر الحقوقي»- في نسخته الثالثة بأكاديمية جهة الرباط القنيطرة.

وفي كلمة له بمناسبة الافتتاح قال مدير أكاديمية الجهة محمد اضرضور «بالقدر الذي تغمرنا سعادة الوصول لمتعة اختتام مسار تظاهرة «ناشئة الفكر الحقوقي»، نستلذ فرحة تقاسم النتائج التربوية الإيجابية المرسومة كغايات لهذا العمل الشاق تنظيميا وتربويا، والذي استمر لحوالي تسعة (09) أشهر متواصلة، ونحن مرتاحون للعمل المشترك الذي رسخ تقاليد التعاون والتآزر من أجل غايات كبرى مرتبطة بمصلحة التلميذة والتلميذ أولا، عبر برامج انتقاء وإقصائيات إقليمية وإقصائيات جهوية، بكل ما يوازيها من أعباء ومجهودات وحيوية ونشاط..

سعداء بهذه اللحظة التربوية الحقوقية الفلسفية الرفيعة، بأن نستمر في تنفيذ برنامج عملنا كما نصت عليه اتفاقية الشراكة، منذ توقيعها نهاية سنة 2014، وأن نختتم برامج تظاهرة «ناشئة الفكر الحقوقي» بإنتاجات تربوية جبارة من حجم ما قمنا به، عبر إصدار مشترك لكتاب تلاميذي يجمع جل الإنتاجات التربوية المتألقة للمشاركات والمشاركين، إنتاج تلاميذي يرسخ لدينا جميعا المواهب التلاميذية الحقوقية، كما ألفناها في مجالات أخرى، من قبيل المسرح والسينما والموسيقى والتشكيل وغيرها من مجالات الفنون المختلفة».

وتتالت فقرات برنامج الحفل بكلمة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط القنيطرة عبد القادر ازريع سجل فيها أن جائزة ناشئة الفكر الحقوقي التي يعد الكتاب التلاميذي أحد ثمارها تندرج ضن هدف استراتيجي يروم تحويل المغرب إلى أحد الفضاءات التي تساهم في إنتاج المعرفة الحقوقية وليس استهلاكها فقط، أيضا تم التطرق في هذا الحفل لمسار تظاهرة «ناشئة الفكر الحقوقي» النسخة الثالثة، لتأتي لحظة تكريم المفكر المغربي محمد سبيلا-من خلال كتاب «نصوص مختارة - في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان» الذي كان أهم موجه لمؤطري ومشاركي هذه التظاهرة، حيث تميز التكريم بتقديم شهادة لمصطفى لعريصة - رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش، وكانت هدية التكريم إنتاج تلاميذي- يتمثل في كتاب «في رحاب ناشئة الفكر الحقوقي».

أما لحظة التتويج فقد توزعت على الجوائز الجهوية حيث حصدت منها الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير 8 جوائز وأكاديمية جهة الغرب الشراردة بني احسن 6 جوائز.

أما التتويجات الكبرى فقد نالت كل أكاديمية جائزة كبرى (حيث فازت التلميذة فاطمة الزهراء اعقا من ثانوية أحمد شوقي بنيابة سلا، و فازت أحلام بلمقروت من ثانوية زينب النفزاوية بنيابة سيدي سليمان). علما أنه شارك في التظاهرة 100 تلميذ(ة) يدرسون بالثانوي التأهيلي من كل نيابة بالأكاديميتين، بمعدل 10 مؤسسات تأهيلية من كل نيابة..

فيما تم اختتام الحفل بتوقيع بروتوكول تفاهم بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالرباط سلا القنيطرة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالجهة نفسها، حول تخصيص الموسم الدراسي لأنشطة تربوية حول المناخ - استعدادا لاستقبال المغرب لقمة المناخ العالمية بمراكش 2016.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الدعوة إلى تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بمختلف العمليات الانتخابية

5203/2

دعا المشاركون في ندوة دولية ، افتتحت أشغالها يوم الثلاثاء بالرباط بمشاركة خبراء مغاربة وأجانب، إلى تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بمختلف العمليات الانتخابية .

وأكد المتدخلون ، في هذه الندوة التي ينظمها على مدى يومين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والجمعية المغربية للقانون الدستوري تحت شعار "من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والالتزامات التعاهدية للمغرب"، على ضرورة مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف العمليات الانتخابية، لاسيما ما يتعلق بالولوج إلى حق التصويت ومسار إنتاج القواعد الانتخابية والتقطيع الانتخابي وإعداد الهيئة الناخبة الوطنية والإطار القانوني للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، وتعزيز نزاهة وشفافية الانتخابات وكذا التحديات المرتبطة بالتواصل الانتخابي.

كما شددوا على ضرورة أن تشمل الإصلاحات المرتبطة بالمنظومة الانتخابية المشاركة السياسية لمغاربة العالم، وتدابير التمييز الإيجابي للرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة، و الترتيبات التيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير الإطار القانوني للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، ومكافحة التمييز خاصة في سياق الحملات الانتخابية.

وفي هذا الصدد، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار أن المجلس أطلق مسارا للتفكير بشأن تطوير الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بمختلف العمليات الانتخابية على ضوء المتطلبات الدستورية بحيث أصدر في أبريل 2015 مذكرة بعنوان "45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا و أكثر قربا من المواطنين"، تضمنت مقترحات وتوصيات همت، بالخصوص، توسيع الهيئة الناخبة لانتخابات أكثر إدماجية، وتوازن التقطيع الانتخابي و الحد من التفاوتات من أجل تمثيلية متكافئة، وتعزيز آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية من أجل تحقيق المناصفة، وتعديل قانون الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، وكذا شفافية الحملات الانتخابية واحترامها لتنوع الآراء.

وأشار الصبار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام أيضا بتنظيم ورشتين لتبادل التجارب مع المجموعة الوطنية والدولية العاملة في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للعمليات الانتخابية خلال الفترة ما بين 11و 13نونبر الماضي، وذلك بغية التحديد التشاركي لأهم التعديلات التي يمكن إدراجها على الإطار القانوني و التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب على المدى القصير و باقي العمليات الانتخابية على المدى المتوسط.

من جانبه ، اعتبر مدير البرامج بالمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، سمير الأشعبي، أن إدخال تعديلات على القانون المؤطر للعملية الانتخابية بالمغرب سيمكن من تطوير الممارسة السياسية وضمان حق العديد من الفئات في المشاركة السياسية والتعبير عن رأيها بكل حرية، مؤكدا أن المغرب قطع أشواطا مهمة في ما يتعلق بتطوير الممارسة الديمقراطية وضمان شفافية ونزاهة العمليات الانتخابية.

وبدوره، اعتبر عبد الإله العبدي، نائب رئيس الجمعية المغربية للقانون الدستوري، أن تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بمختلف العمليات الانتخابية سيمكن من تعزيز المسار الديمقراطي للمغرب وإرساء دولة الحق والقانون، مشددا على ضرورة الاستمرار على هذا المنوال من أجل تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها على جميع الأصعدة. أما عبد الله مسداد، عن النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، فقد شدد على ضرورة النهوض بمنظومة القوانين ذات الصلة بالانتخابات و القطع مع بعض الممارسات السلبية التي شابت الانتخابات السابقة" وإشراك المجتمع المدني في إعداد ومناقشة القوانين الانتخابية، وإعادة النظر في التقطيع الانتخابي واللوائح الانتخابية.

من جهته، استعرض رئيس مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، عبد الله ساعف، الدور الهام الذي أضحى يحتله المجتمع المدني في ملاحظة وتتبع مختلف المحطات الانتخابية ، مؤكدا أن المرحلة المقبلة تقتضي تعزيز المشاركة السياسية وتوسيعها ومحاربة ظاهرة استعمال المال في الانتخابات والارتقاء بالعملية الانتخابية.

و ناقشت هذه الندوة عبر عدة جلسات مواضيع تهم بالخصوص "تعزيز وملائمة وإعادة تدوين القوانين الانتخابية" و"المعايير الأساسية للعدالة الانتخابية" و"تعديلات القانون الانتخابي" و"إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة" و"تدابير التمييز الإيجابي ورهانات المناصفة" و"الملاحظة الانتخابية المحايدة والمستقلة: نحو إطار قانوني مجدد"، و"مكافحة التمييز في سياق الاتصالات الانتخابية" و"رهانات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في سياق الانتخابات".

السياسة المغربية الجديدة للهجرة واللجوء رائدة في المنطقة

3576/3

خبيرة أممية تشيد بإدماج مبادئ التضامن والتعاون الدوليين في ديباجة الدستور المغربي

تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين

أكدت الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي فيرجينيا داندان التي تقوم حاليا بزيارة عمل للمملكة، الثلاثاء بالرباط، أن السياسة المغربية الجديدة المتعلقة بالهجرة و اللجوء تعتبر تجربة «رائدة» في المنطقة. وهنأت داندان، في تصريح للصحافة، المغرب على» السياسة الجديدة التي وضعها بشأن الهجرة و اللجوء، والتي أضحت تجربة رائدة داخل المنطقة».

وأوضحت الخبيرة الأممية، أن المغرب «بذل جهودا ملحوظة من أجل تعزيز تعاونه في إطار جنوب-جنوب، خاصة مع الدول الأفريقية»، مشيرة إلى أن المملكة التزمت بشكل خاص بدعم مشاريع تعزيز القدرات في مختلف المجالات بشراكة مع عدد من البلدان الأفريقية، «ولاسيما في مجال التنمية الزراعية المستدامة و الطاقات المتجددة.

وأضافت داندان، أن المغرب «احتضن واستضاف على الدوام، عددا من الطلبة الأفارقة داخل الجامعات»، مشيدة في نفس الوقت بإدماج مبادئ التضامن والتعاون الدوليين في ديباجة الدستور المغربي، مما يدل حسب الخبيرة، على التزام الدولة بتعزيز مبدأ التكافل المجتمعي.

و تجدر الإشارة إلى أن الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي، تقوم بزيارة عمل للمغرب في إطار تفاعل المملكة مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان. وخلال مقامها بالمغرب، عقدت الخبيرة الأممية سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين من وزارات مختلفة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، ووكالات التنمية، بالإضافة إلى فاعلين في المجال و منظمات المجتمع المدني، لتقييم مدى تطبيق مبدإ التضامن الدولي من خلال التعاون والمساعدات التنموية بالمملكة.

يشار إلى أن الخبيرة الأممية ستتدرج الملاحظات والاستنتاجات حول الزيارة في التقرير النهائي الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في يونيو 2016.

وفي نفس الموضوع دعا مستشارون برلمانيون وفاعلون حقوقيون الثلاثاء بالرباط، إلى سن سياسة إدماجية تيسر اندماج اللاجئين في المجتمع المغربي بإشراك فعال لمنظمات المجتمع المدني وجميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين.

وشدد المتدخلون، خلال لقاء تواصلي وتحسيسي حول موضوع « الحق في اللجوء بين التشريع الوطني والقانون الدولي» نظمته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتعاون مع مجلس المستشارين والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب، بأن المغرب مدعو الى مواصلة الانخراط بشكل قوي في منظومة القوانين التي تنظم الهجرة واللجوء والاتجار في البشر.

وفي هذا الإطار، أبرز رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بوبكر لركو، ضرورة «انسنة» هذه القوانين والعمل على معالجة وضعية اللاجئين معالجة قانونية تصون كرامتهم وتمكنهم من الحقوق التي نص عليها دستور 2011.

ومن جهة اخرى قالت الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي فيرجينيا داندان، التي تقوم حاليا بزيارة عمل للمملكة، الثلاثاء بالرباط، إن المغرب حقق «منجزات مهمة» في مجال محاربة الفقر، لاسيما عبر تفعيل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وأضافت داندان، في تصريح للصحافة، أن هذا التقدم يعود أيضا إلى جهود وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني.

وأعربت عن أملها في أن يساهم مسلسل الجهوية في ترسيخ حقوق الإنسان، مشيرة إلى أنها اطلعت على «جهود الدولة التي تعترف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدستور المغربي».

وذكرت بهذا الخصوص بأن العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يعد المغرب احد الموقعين عليه، ينص على تعبئة أكبر قدر من الموارد المتاحة بما فيها تلك التي تقدمها المساعدات الدولية، من أجل التفعيل الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقالت الخبيرة الدولية إنها لاحظت أن كافة المؤسسات الحكومية التي تباحثت معها خلال زيارتها للمغرب منخرطة بشكل أو بآخر في نوع من التعاون الدولي، سواء عبر الدعم التقني أو تعزيز القدرات، أو تبادل الممارسات الجيدة، أو المشاركة الفعالة في الشبكات الدولية.

وتحدثت عن وجود إجماع إن على المستوى الحكومي أو المدني إزاء أهمية الشراكات من أجل القيادة الجيدة لسياسات التنمية، مبرزة أهمية تنسيق الجهود من أجل وضع سياسة منسجمة تهم كل مؤسسات الدولة المنخرطة في التعاون من أجل التنمية.

واعتبرت أن تحسين نجاعة ومدى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يقتضي أن تتبنى المبادرة في مرحلتها الثانية مقاربة تنموية تعتمد على حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن ذلك يتطلب أن يكون تخطيط وتنفيذ وتقييم الإجراءات المتخذة لتشجيع التنمية دقيقا ومركزا حول التحقيق التدريجي لكافة حقوق الإنسان.

وأكدت أن آليات المراقبة المستندة إلى حقوق الإنسان ستمكن من تجنب التدبير السيء، والتعامل التفضيلي، موضحة أن ذلك سيشجع المجتمع المدني على الانخراط في مسار إعداد مشاريع التنمية وتفعيلها وتطبيقها.

وتقوم الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي حاليا بزيارة عمل للمملكة ما بين 15 و19 يناير الجاري في إطار تفاعل المملكة مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان. وزارت داندان قطاعات وزارية مختلفة وعقدت لقاءات مع عدة مسؤولين مغاربة. وسيتم تضمين توصيات وملاحظات الخبيرة المستقلة في تقرير سيتم عرضه على مجلس حقوق الإنسان في يونيو 2016.

"مجلس اليزمي يتجه نحو المطالبة بتحديث "التقطيع الانتخابي

هسبريس – محمد الراجي الأربعاء 20 يناير 2016 - 23:45

كشفت التوصيات الأوّلية المنبثقة عنْ ندوة دوليّة **نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بمجلس المستشارين، حول موضوع "إصلاح التشريع الانتخابي، من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والالتزامات التعهدية للمغرب"، أنَّ المؤسسة الرسمية المعنية بحقوق الإنسان تشاطرُ الأحزابَ السياسية الداعية إلى عادة النظر في التقطيع الانتخابيّ الرأي.

ففي الوقت الذي ترى فيه مجموعة من الأحزاب أنَّ التقطيع الحالي يجعلُ وزارةَ الداخلية "تتحكّم" في الخريطة الانتخابية، فإن المجلسُ الوطني لحقوق الإنسان يتّجه إلى رفْع توصيّة إلى السلطات المغربية تُطالبُ بمراجعة التقطيع الانتخابي الحالي، قصْد تصحيح التفاوت الحاصل على مستوى التقطيع بين الأقاليم، خاصّة بالنسبة للانتخابات المحليّة، التي تعرف "تشتّتا" على مستوى الدوائر الانتخابية.

وقالَ نذير المومني، مدير الدراسات والأبحاث والتوثيق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنَّ التوصيّة التي يُرتقبُ أنْ يرفعها المجلس إلى الجهات المعنيّة، ستهمُّ الانتخابات الجماعية والجهوية القادمة، وتنصّ على أنْ يكون مفتاحُ التمثيل مُرتبطا بعدد السكّان في كلّ دائرة انتخابية، وليس بعدد الناخبين، فضلا عنْ إعطاء "تمييز إيجابي"، لبعض المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة والمناطق صعبة الولوج.

وفيما يتعلّقُ بالمرشحين للانتخابات، تضمّنت توصيّات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي أوضح المومني أنّها توصيّات أوّلية لنْ تُرفع إلا بعد أن يتشاور بشأنها المجلس مع شركائه، (تضمّنت) دعوة إلى تقليصِ عدد الجُنح المفضية إلى فُقدان الأهليّة الانتخابيّة، وتقليص المدّة الفاصلة بين صدور الحكم النهائي واسترجاع الأهليّة القانونية للانتخاب، بهدف: "توسيع الجسم الانتخابي الوطني".

علاقة بذلك، وبعد دعوته إلى تخويل حاملي السلاح حقَّ المشاركة في الانتخابات، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعطاء الأشخاص الفاقدين للحرية حقّ التصويت، وقال المومني إنَّ المجلسَ سيعمل على توفير الترتيبات المسطرية الضرورية لذلك، كما دعا المجلس إلى تبسيط مساطر الأشخاص الذين يجدون صعوبة في التسجيل في اللوائح الانتخابية، مثل البحّارة، أو الأشخاص غير المستقرّين.

وبخصوص مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي ما زالتْ تثير انتقادات الجمعيات المدنية المعنيّة بهم، بسبب عدم توفير الشروط الميسّرة لذلك، أوصى المجلس بتسهيل الولوجيات العامّة، بدءً بالترتيبات التيسيرية للتسجيل في اللوائح الانتخابية، ثمَّ الحملة الانتخابية، من خلال اعتماد لغة الإشارات، ثمّ الولوج إلى مكاتب التصويت، انسجاما مع الفصل 34 من الدستور، الذي ينص على تيسير تمتيع الأشخاص في وضعية إعاقة بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

وفيما يتعلّق بشفافية العملية الانتخابيّة، قالَ المومني إنَّ الحكامةَ تقتضي أن ينتقلَ الاقتصاد الانتخابي (المصاريف المنفقة على العملية الانتخابية) من "المنطقة الرمادية إلى منطقة بيضاء تسودها الشفافية"، في إشارة إلى عدم الوضوح الذي يلفُّ مصاريفَ المرشحين للانتخابات، مضيفا أنَّ جميع المعلومات المتعلقة بالانتخابات يجبُ أن تكونَ موضوع نشر استباقي من طرف الإدارة العمومية المكلفة بالانتخابات، وأنْ يجريَ ذلك بشكل تلقائي، دُون الحاجة إلى انتظار أن يتقدم أحدٌ بطلب الحصول على المعلومات المتعلقة بها.

http://www.hespress.com/politique/291863.html

المانوزي يطالب بتوسيع الاستقلالية الوظيفية بين مجلس اليزمي وآلية الوقاية من التعذيب

الياقوت الجابري كتب يوم الأربعاء 20 يناير 2016 م على الساعة 21:05

صرح مصطفي المنوزي الأمين العام لشبكة أمان لتأهيل ضحايا التعذيب والوقاية منه بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لـ »فبراير.كوم »، أنه يثمن عاليا المبادرة، التي جاءت في تصريح وزير العدل والحريات بمناسبة كلمته في الجمع العام لمنتدى الكرامة المنعقد يوم 17 يناير بالرباط، والذي قال فيه بأن الحكومة ستعرض مشروع القانون المعدل لقانون المجلس الأسابيع المقبلة.

وأضاف السيد المانوزي لـ »فبراير.كوم »، أنه رغم أن النقاش العمومي بمقاربة تشاركية واسعة لم يستوف حقه، لأن لا أحد من المعنيين بالموضوع اطلع لحد الآن على المسودة التي توافق حولها المجلس ووزارة العدل والحريات، إثر ضغوطات حقوقية، ومنها رسالة الشبكة المرفوعة للعاهل المغربي، وفي ظل تفاقم الظاهرة الإرهابية والانتهاكات الناتجة، وباعتبار أن المهم هو إخراج الآلية للوجود للتخفيف من حجم وحدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لأن التعذيب يسكنها جميعا من جريمة الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي ، إلى الإعدام القضائي و الاغتيال خارج نطاق القضاء والقانون، **و يدعو ، في نفس الوقت ، إلى تكثيف الجهود من أجل توسيع مجال الاستقلالية الوظيفية طبعا ، خاصة في توضيح العلاقة بين رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومكونات هيأة الآلية المستقلة للوقاية من التعذيب ، ويتعلق الأمر بمشروع قانون يوسع اختصاصات هذا المجلس بشكل يتلاءم أكثر مع متطلبات دستور 2011 ومبادئ باريس المتعلقة بالمجالس الوطنية لحقوق الإنسان ، وحيث لا يكفي الادعاء بأن المجلس الوطني مصنف حاليا في اللائحة" "Aالتي تضم المجالس المطابقة أنظمتها لمبادئ باريس ، وعن سؤال حول طبيعة القانون الجديد ، أضاف المنوزي بأن القانون الجديد يروم توسيع اختصاصات المجلس الوطني وفق هيكلة جديدة تستوعب أربع آليات تتمثل في:

*آلية الوقاية من التعذيب وفقا للمادة الثالثة من البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والعقوبات والمعاملات القاسية واللإنسانية والمهينة التي صادق عليها المغرب سنة 1993

*آلية تخص المعاقين المنصوص على إحداثها في البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق المعاقين التي صادق عليها المغرب سنة 2009

*آلية للانتصاف لفائدة الأطفال منصوص عليها في البروتوكول الإختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب سنة 1993

*آلية لمحاربة كل أشكال التمييز

ودعا المنوزي الحقوقيين على صعيد منطقة مينا ، العمل على حث الدول التي ينتمون إليها من أجل المصادقة على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والبروتوكول الملحق ذي الصلة بالوقاية من التعذيب ، في أفق استكمال شروط تسييد كافة ضمانات عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سواء الدولتية منها أو غير دولتية .

http://www.febrayer.com/313195.html

حصيلة عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء بين إكراهات الممارسة الحقوقية ومتطلبات الحكامة الجيدة

أضيف في 20 يناير 2016 لحسين العويمر

شكل **إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منعطفا حاسما في مسار المقاربة الحقوقية بالمغرب**، باعتباره رافعة حقيقية لإثراء الفكر والحوار حول قضايا حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، في إطار مبادئ باريس التي تؤطر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ،وتمنحها استقلالية وضمانات واسعة لممارسة اختصاصاتها.

يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان امتدادا مؤسساتيا لسابقه " المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان " المحدث بموجب الظهير الشريف رقم 1.90.12 الصادر في 24 رمضان 1410 هـ)الموافق ل20 أبريل 1990(، والذي أنشأ في إطار الإنفراج السياسي والحقوقي الذي عرفه المغرب في مطلع التسعينات. هذا المجلس الذي تعرض حينها للعديد من الإنتقادات من طرف جل مكونات الحركة الحقوقية بالمغرب والمنظمات الدولية، بسبب ضعف أدائه في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان،ومحدودية وسائل اشتغاله ومؤاخذات متعددة مرتبطة بالإستقلالية وتمثيلية الهيئات الحقوقية بالمجلس.

في هذا السياق، أعلن الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2000 عن إعادة النظر في الظهير المنظم للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، بهدف مواكبة التحولات الخارجية المرتبطة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتكييف مهامه مع التوجهات الجديدة للدولة، وقد منح الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر في 18 ربيع الأول 1431هـ)الموافق فاتح مارس 2011(المنشئ للمجلس الوطني لحقوق الانسان صلاحيات واسعة في مجال الحماية والنهوض بحقوق الانسان، كما تم تبني آليات جديدة للمجلس على المستوى الترابي (اللجان الجهوية) تتولى مهام الترافع عن قضايا حقوق الانسان على المستوى الجهوي.

فماهي إذن الأدوار المنوطة باللجان الجهوية لحقوق الإنسان في مجال الرصد ومراقبة حالة حقوق الإنسان بالمغرب؟ وإلى أي حد استطاعت أن تساهم في إرساء آليات جهوية حقيقية للدفاع عن حقوق الإنسان، تعزيزا للممارسة الحقوقية الجهوية وتماشيا مع التوجهات الكبرى لورش الجهوية المتقدمة (اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء نموذجا)؟

أولا – اللجان الجهوية لحقوق الإنسان: المرجعية القانونية وضوابط الإشتغال (قراءة في الظهير المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان)

نص الظهير الشريف 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان صراحة على الإنخراط الواسع للمجلس في ورش الجهوية المتقدمة، من خلال اعتماد آليات جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، في إطار تفعيل سياسة القرب في شكل لجان جهوية، وذلك تعزيزا لأهداف ومنطلقات مشروع الجهوية المتقدمة الهادفة إلى تمكين المواطنين من التدبير الواسع لشؤونهم الجهوية بواسطة مؤسسات ديموقراطية وآليات حقوقية قريبة من المواطنين.

- اختصاصات اللجان الجهوية :

أفرد الظهير الشريف 1.11.19 فصلا كاملا لتحديد اختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان ومجالات تدخلها وأناط بها الأدوار التالية :

- تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان .
- النظر في جميع الحالات المرتبطة بخروقات حقوق الإنسان، على المستوى المحلي والجهوي ، المحالة من رئيس المجلس أو بمبادرة من اللجنة أو بناء على شكاية ممن يعنيه الأمر، وتتولى اللجنة مهام البحث والمعالجة للحالات المعروضة عليها وإعداد توصيات بشأنها ورفعها لرئيس المجلس للبت فيها .
- إحالة الشكايات الواردة إليها – إذا كانت تدخل في اختصاص المؤسسة المكلفة بتنمية التواصل بين المواطن والإدارة أو جهة أخرى – على الجهة المعنية أو على المندوب الجهوي للمؤسسة المذكورة (شكاية محلية أو جهوية) ، أو على المسؤول عن المؤسسة السالفة الذكر تحت إشراف رئيس المجلس(إذا تعلق الأمر بشكاية ذات صبغة وطنية).

- تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتنسيق مع كافة الشركاء المعنيين على مستوى الجهة .
- تشجيع وتيسير إحداث مراصد جهوية لحقوق الإنسان تضم الجمعيات والشخصيات العاملة في مجال حقوق الإنسان وتعمل هذه المراصد على تتبع تطور حقوق الإنسان على المستوى الجهوي .

- تركيبة اللجان الجهوية لحقوق الإنسان :

تطرق الظهير الشريف 1.11.19 في 4 مواد إلى كيفية تشكيل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وتعيين رؤساها واختيار اعضائها حيث نصت المادة (40) إلى أن رؤساء اللجان يعينيون بظهير شريف باقتراح من رئيس المجلس، ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المؤهلة أو الفعاليات الجمعوية الجهوية. ويتم انتدابهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

تتكون اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي للمؤسسة المكلفة بتنمية التواصل بين المواطن والإدارة، من أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحافيين المهنيين، والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان . ويتم تعيين أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان من لدن المجلس باقتراح من رئيسه،بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه .

بلا شك أن الاختصاصات الموكولة للآليات الجهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ستساهم في الإرتقاء بالعمل الحقوقي، من خلال تجاوز إكراهات التدبير المتمركز للسياسات الحقوقية، وخلق دينامية جديدة وتفاعل إيجابي بين جمعيات حقوق الإنسان المحلية وآليات المجلس على الصعيد الترابي .

ثانيا : تجربة اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء : محاولة لرصد أوجه القصور ومكامن الإختلالات.

ساهم إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء في تكريس سياسة القرب و تعزيز المشهد الحقوقي بالمنطقة باعتبارها وحدات لامتمركزة لتفعيل المخططات والبرامج المرتبطة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الجهوي.، وهكذا عملت هذه اللجان على الإنخراط الفعلي في الممارسة الحقوقية على مستوى الأقاليم الجنوبية عبر الاستماع وتلقي شكايات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى الإنخراط الميداني في الإستحقاقات السياسية والحقوقية بالصحراء، كما لعبت أدوار دبلوماسية موازية مرتبطة باستقبال المقررين الخاصيين للأمم المتحدة ، ووفود الهيئات والمنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق ألإنسان وبالمقابل، تبقى حصيلة عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية خلال ولايتها الممتدة من 2011 إلى 2015 متواضعة ولم ترق إلى مستوى تطلعات وانتظارات الفاعلين الحقوقيين بالمنطقة ، نتيجة مجموعة من الإختلالات المؤسساتية والتدبيرية والتي سنستعرضها في مقالتنا هاته ، مساهمة منا في إثراء النقاش العمومي حول حصيلة عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء بعد انتهاء مدة ولايتها:

- الملاحظات الهيكلية المرتبطة بتركيبة اللجان وطرق عملها :

تتكون اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء من تركيبة هجينة لم يراعى فيها عند التأسيس التناغم والتجانس واحترام تمثيلية متكافئة لمختلف شرائح ومكونات الحقل الحقوقي بالصحراء، هذا بالإضافة إلى ضعف المستوى التكويني والأكاديمي لمجموعة من أعضاء اللجان الجهوية وهو ما أثر بشكل سلبي على آداء ومردودية اللجان في تعاطيها مع قضايا وملفات حقوقية حساسة بالمنطقة.

من جهة أخرى، تشتغل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان عبر هيكلة شبه موحدة، مكونة من إدارة تنفيذية وفرق عمل في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، والملاحظة الأساسية التي يمكن إثارتها هو تنازع الإختصاصات بين رئيس اللجنة والإدارة التنفيذية، فيما يخص تنزيل الإستراتيجيات والبرامج الحقوقية وتنفيذها، وهو مايطرح مجموعة من التساؤلات الملحة حول المركز القانوني للمدير التنفيذي في هيكلة اللجان الجهوية، وبالتالي ضرورة توسيع صلاحياته واختصاصاته، لتفادي أي أحتكاك ممكن مع رئيس اللجنة فيما يخص صناعة القرار الحقوقي بالمنطقة، وفيما يتعلق بعمل فرق الحماية والنهوض بحقوق الإنسان على مستوى اللجان الجهوية ، فيلاحظ ضعف الإشراك الفعلي لأعضاء اللجان في إعداد وتنفيذ برامج العمل، في ظل غياب

مقاربة تشاركية مبنية على التنسيق والتشاور وتقاسم الخبرات.، هذا بالإضافة إلى قصور مضامين التقارير التشخيصية المنجزة عن أهم القضايا الحقوقية بالمنطقة.

- الجوانب التدبيرية ومؤشرات الحكامة

تعقد اللجان الجهوية لحقوق الإنسان 4 اجتماعات عادية في السنة ، قصد تدارس مختلف الإشكاليات الحقوقية المدرجة في جدول أعمالها، ومناقشة حصيلة اللجان الجهوية في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، لكن الملاحظ هو اقتصار أشغال هذه الدورات على استعراض ومناقشة الحصيلة الحقوقية لأعمال اللجان دون فتح نقاش حقيقي وفعال، حول الملفات الشائكة بالمنطقة، وفق مقاربة منهجية وبناءة تروم صياغة وبلورة التوصيات الإجرائية الكفيلة بحلحلة بعض هذه الإشكاليات.

لا شك أن التدبير المتمركز حول النتائج، أضحى من أهم المقاربات التدبيرية المعتمدة، سواء في القطاع الخاص أو العام، بهدف تحسين آداء المؤسسات وتجويد مردوديتها، ومن هذا المنطلق، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد غيب منهجية التعاقد مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان باعتبارها آلية حقيقية لتقييم آداء المدبرين العموميين والإرتقاء بجودة الخدمات المقدمة على الصعيد الجهوي.

إن الإعتماد على مؤشرات حقيقية للنجاعة في التدبير، وفق تعاقد بالأهداف مع رؤساء اللجان، من شأنه أن يطور الآداء الوظيفي والتدبيري للجان الجهوية لحقوق الإنسان وذلك تماشيا مع التوجهات الكبرى لدستور 2011 الرامية إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة.

تفتقر اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء إلى ترسيم مخططات استراتيجية للعمل على المدى القصير والمتوسط والطويل، الهدف منها هو تحديد الحاجيات وتسطير الأهداف الإجرائية وتوفير الوسائل اللأزمة لإنجازها، وفق مقاربة تشاركية ترمي إلى انخراط مختلف الفاعلين على المستوى الجهوي ، وهو ماانعكس سلبا على النتائج المتضمنة في التقارير الموضوعاتية المنجزة في مجال حقوق الإنسان بالصحراء، هذا بالإضافة إلى غياب تقارير سنوية للأنشطة توثق لمختلف تدخلات اللجان الجهوية وتفاعلها مع الإشكاليات الحقوقية بالمنطقة.

- التواصل والتفاعل مع مختلف مكونات الجسم الحقوقي بالمنطقة :

لعل من أهم العوامل الأساسية لنجاح عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية هو إشراك كل مكونات الحركة الحقوقية بالمنطقة، ويتم هذا الإشراك عبر تشجيع الإنخراط في كل البرامج والمخططات الحقوقية دون إقصاء أو تهميش، باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص، لكن الملاحظ في عمل اللجان الجهوية هو استبعادها لشرائح مهمة من الفاعليين الحقوقيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان بالصحراء، وبالتالي تقزيم العمل الحقوقي وخلق جيوب مقاومة إضافية بدل استيعابها.

من جهة أخرى تساهم التكوينات التي تؤطرها اللجان الجهوية، بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان و معاهد دولية للتدريب (معهد جنيف لحقوق الإنسان نموذجا) في تطوير كفاءات الفاعلين الحقوقيين وصقل مهارتهم، لكن الملاحظ أن طريقة انتقاء المستفيدين من هذه التكوينات، لا يتم وفق معايير موضوعية وشفافة، بالإضافة إلى ضعف تتبع أُثر هذه التكوينات على الجمعيات الحقوقية المشاركة.

خاتمة :

إن ترصيد تجربة اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء، بعد أربع سنوات ونيف على إحداثها، يتطلب منا استحضار فلسفة الإنشاء، والتي جاءت لتكريس البعد الجهوي في مجال حقوق ألإنسان، تماشيا مع التوجهات الكبرى لورش الجهوية المتقدمة، لكن في نفس الوقت، أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في اختصاصاتها ووسائل اشتغالها ونطاق صلاحياتها، حتى تستطيع مواكبة التحولات والتطورات السياسية والحقوقية المتواترة بالمنطقة وتساهم بشكل جدي في مسلسل استكمال انخراط المغرب في المنظومة الدولية لحقوق الانسان وتعزيز ممارسته الاتفاقية في هذا المجال.

http://www.maghress.com/wadnon/17157

http://www.4non.net/news17157.html

http://saharanow.com/m/news7848.html

خبيرة الأمم المتحدة في حقوق الانسان بالداخلة لهذا السبب

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الداخلة وادي الذهب لقاءا تواصليا حضره عدد من المهتمين بالشأن الحقوقي على الصعيد الوطني و الدولي ، و كان لفتا للانتباه حضور خبيرة الأمم المتحدة في حقوق الإنسان السيدة فريجينيا دندن، التي اطلعت عن كيفية عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة ، و كانت فرصة لمناقشة جميع المشاكل التي تعرفها اللجنة الجهوية ، و تم طرح مجموعة من المقترحات لتجويد عملها و الرقي به إلى مصافي المنظمات الدولية .

http://dakhla24.com/news12379.html

معركة الأمعاء الحل الأخير للأساتذة المتدربين.. إما الموت جوعا أوالتنازل عن المرسومين المشؤومين

نشرت بواسطة: شوف ميديا بتاريخ :2016-01-20 21:46:43

أطلق الأساتذة المتدربون على الخطوة الثانية في الاحتجاج "معركة الأمعاء" مؤكدين أن هذه الخطوة ستكون بداية بإضراب جماعي عن الطعام لمدة 24 ساعة، وقد تزيد إذا رفضت حكومة بنكيران التنازل عن المرسومين المشؤومين.

وشهد مركز التربية والتكوين بمدينة العرائش عشية اليوم الأربعاء، وقوع أولى ضحايا معركة الأمعاء، حيث غابت أستاذة متدربة عن الوعي ليتم نقلها على وجه السرعة إلى المستشفى الإقليمي من أجل تلقي العلاجات الضرورية.

وأكد الأساتذة المتدربون مواصلتهم للنضال ، معبرين عن استيائهم الكبير من التعنيف الذي تعرضوا له اليوم الأربعاء في مختلف المدن المغربية بعد فتحهم لاعتصامهم وإضرابهم عن الطعام، وأيضا عن استغرابهم من الصمت الغير مفهوم لمؤسستين دستوريتين خلقتا لحل مثل هذه القضايا، وهما **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومؤسسة الوسيط.

http://www.chouftv.ma/press/31729-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1..-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86..-%D8%A5%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D8%AC%D9%88%D8%B9%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%B2%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%86

المعطلون يطالبون برفع مراسلة للمجلس الوطني لحقوق الانسان في ذكرى عبد الوهاب زيدون

لمياء الخلوفي الأربعاء 20 يناير 2016 – 17:00

نظم المعطلون الذكرى السنوية الرابعة لاستشهاد عبد الوهاب زيدون واصابة محمود الهواس، يوم الاثنين 18 يناير ندوة صحفية بمقر الجمعية المغربية لحقوق الانسان وتحت شعار " اغتيال واعتقال وقمع المعطلين جرائم ضد الانسانية الى متى الافلات من العقاب ".

وقد حضر الندوة ممثلي بعض الهيئات الحقوقية وتنظيمات المعطلين، كما شهدت تدخلات لعدد من الاستاذة منهم الاستاذ حمداش عضو الجمعية المغربية لحقوق الانسان والاستاذ عبد السلام عبد الاله نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان.

وقد خلصت الندوة في ختامها الى مجموعة من النقط منها، الدعوة الى تأسيس لجنة أو منظمة يعهد لها بمهمة جمع الملفات الطبية لمصابي وشهداء وتتبعها على المستوى الحقوقي والقانوني والإعلامي والسعي نحو أرشفتها حتى لا يطالها النسيان، مع ضرورة إشراك الفاعلين الحقوقيين والسياسين وكل من له إمكانية المساهمة في هذا الشأن.

اضافة الى التأكيد على ضرورة استمرارية هذه اللجنة من حيث الزمان والمكان واستحضار معطياتها الموضوعية والإحصائية لدى الهيئات الحقوقية الوطنية والدولية و التي ستناط بها أيضا مهمة التعريف بضحايا النضال ضد البطالة في مختلف المنابر الإعلامية.

ضرورة تقديم مراسلة آنية إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاستفسار حول مصير وتطورات ملف الشهيد عبد الوهاب زيدون والمصاب محمود الهواس.

http://bledna.com/2016/01/national/122493.html

قم للمعلم و وفه التعنيفا !؟!

20 يناير، 2016 4:17 م

الأساتذة صانعو الأجيال و مربوها، قال فيهم الشاعر ''قم للمعلم و وفه التبجيلا''، غير أنه في المغرب نوفه الصد من خلال منع احتجاجاته، صانعوا الأجيال أولائك الذين صدوا بالقوة و التعنيف فمنهم المجاز و منهم الدكتور، كلهم وقعوا على قبول المرسومين قبل ولوج مراكز التكوين و بعد القبول خرجوا للاحتجاج، أترى ذلك ذكاء منهم لضمان التدريب أم غباء إمضاء ما ليس في مصلحتهم فقط لضمان مقعد بين الصفوف؟ أم أن هنالك من يركب على ملفهم المطلبي للمطالبة بنضال أودى لما أودى إليه ؟.

هذه السنة الدراسية، هي سنة احتجاجات الطلبة بامتياز فبعد الطلبة الأطباء، احتج الأساتذة المتدربون، فتوقيع مرسومين لم و لن يكونا في مصلحتهم حسب ما يقولون في حين أن الحكومة ترد بقولها أن الحال لطالما كان هكذا؛ إلا أن المرسومين جاءا للتأكيد. 10000 أستاذ متدرب سيعين 7000 منها في حين أن 3000 الباقية لها الحق في إعادة الترشيح السنة المقبلة و ذلك لكون أحد المرسومين خرج لتقنين قانون التعيين، فبعد مباراة الولوج و التكوين لسنتين سيجد الأساتذة أنفسهم أمام مباراة للتوظيف.

الطلبة الأساتذة لهم ملف مطلبي واضح لا للمرسومين، و وزارة بلمختار و الحكومة لا تؤكدان التنازل عليهما، إلا أن التصعيد و اختراق جدار الأمن بإنزكان أضافا مطلبا لملفهم و هو حرية الاحتجاج، حيث إن قمعهم من التظاهر و بالقوة و التعنيف شيء لا يتقبله أي كان، إلا أن الحكومة في شخص رئيسها أجابت أن الأمر كان بالفض لا بالتدخل العنيف، رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران قال إن رد الحكومة بالشارع لم يكن لديه به علم، في حين أن وزير الداخلية صرح أنه شاوره في الأمر.

فتح تحقيق في مسألة التعنيف أي أن الحكومة تريد تأكيد عدم أمرها بالتعنيف، ففي الغرفة الأولى من البرلمان كان احتجاج أحد فرق المعارضة برفع شعارات ضد العنف و منع التظاهر و هو حق مشروع ينص عليه الدستور ، إلا أن رئيس الحكومة و كعادته أجاب بصرامة من خلال خطاب كوميدي أن التظاهر يوجب الترخيص ما لم يكن عليه الحال في أغلب مظاهرات الأساتذة، هل يا ترى هذا مبرر غير مباشر على ما أحدثته الداخلية بالطلبة من انتهاك في حقهم؟.

جمعيات حقوقية و أحزاب سياسية و منابر عدة أصدرت بيانات تدين فيها ما وقع في حين أن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لم يتدخل بقوة في هذا الملف، غير أن نشطاء الفيسبوك ممن كانوا يحضرون بعض الاحتجاجات من بعيد أكدوا أن تدخل بعض الفصائل الطلابية و قيامها بالتصعيد و رفعها لشعارات لا تمت بصلة بالاحتجاجات التي استفزت الأمن وجعلته يقوم بما قام به، سؤال آخر ينبغي طرحه هنا لماذا يا ترى رغم الصدامات بين الحكومة و الطلبة الأطباء لم يصل الحال معهم إلى ما وصل إليه مع الأساتذة المتدربين، هل الأطباء أذكى ؟، رئيس الحكومة وجه كلاما لمتعاطفيه و كذلك لأولياء الطلبة أن عليهم عقلنة معارفهم من المحتجين، هل يعتبر ذلك تهديدا من داخل المؤسسة الحكومية أم أن بنكيران خاف من تطور الأمور خصوصا و أن السنة انتخابية بامتياز؟، فهل يشك بنكيران في عفاريته بافتعال الفوضى و عرقلة سير الحكومة أم يحاول كل منه ومن داخلية الوطن التغاضي عن خطأ فادح قاموا به ضد بُنات الوطن من أساتذة و معلمين؟.

و نبقى حائرين بين مطرقة إيجاد حل لمرسومين لم يخرجا بعد في الجريدة الرسمية عكس ما يقول المحتجين، و بين سندان تطاول الحكومة على حق الإضراب، فكل الدول كانت تتبع إمكانية الفض بخراطيش المياه إلا أن العنف عرف السبق هذه المرة .

سلمى براق

http://www.noonpresse.com/opinion_articles/%D9%82%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85-%D9%88-%D9%88%D9%81%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81%D8%A7-%D8%9F/

قم للمعلم و وفه التعنيفا !؟!

20 يناير، 2016 4:17 م

الأساتذة صانعو الأجيال و مربوها، قال فيهم الشاعر ''قم للمعلم و وفه التبجيلا''، غير أنه في المغرب نوفه الصد من خلال منع احتجاجاته، صانعوا الأجيال أولائك الذين صدوا بالقوة و التعنيف فمنهم المجاز و منهم الدكتور، كلهم وقعوا على قبول المرسومين قبل ولوج مراكز التكوين و بعد القبول خرجوا للاحتجاج، أترى ذلك ذكاء منهم لضمان التدريب أم غباء إمضاء ما ليس في مصلحتهم فقط لضمان مقعد بين الصفوف؟ أم أن هنالك من يركب على ملفهم المطلبي للمطالبة بنضال أودى لما أودى إليه ؟.

هذه السنة الدراسية، هي سنة احتجاجات الطلبة بامتياز فبعد الطلبة الأطباء، احتج الأساتذة المتدربون، فتوقيع مرسومين لم و لن يكونا في مصلحتهم حسب ما يقولون في حين أن الحكومة ترد بقولها أن الحال لطالما كان هكذا؛ إلا أن المرسومين جاءا للتأكيد. 10000 أستاذ متدرب سيعين 7000 منها في حين أن 3000 الباقية لها الحق في إعادة الترشيح السنة المقبلة و ذلك لكون أحد المرسومين خرج لتقنين قانون التعيين، فبعد مباراة الولوج و التكوين لسنتين سيجد الأساتذة أنفسهم أمام مباراة للتوظيف.

الطلبة الأساتذة لهم ملف مطلبي واضح لا للمرسومين، و وزارة بلمختار و الحكومة لا تؤكدان التنازل عليهما، إلا أن التصعيد و اختراق جدار الأمن بإنزكان أضافا مطلبا لملفهم و هو حرية الاحتجاج، حيث إن قمعهم من التظاهر و بالقوة و التعنيف شيء لا يتقبله أي كان، إلا أن الحكومة في شخص رئيسها أجابت أن الأمر كان بالفض لا بالتدخل العنيف، رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران قال إن رد الحكومة بالشارع لم يكن لديه به علم، في حين أن وزير الداخلية صرح أنه شاوره في الأمر.

فتح تحقيق في مسألة التعنيف أي أن الحكومة تريد تأكيد عدم أمرها بالتعنيف، ففي الغرفة الأولى من البرلمان كان احتجاج أحد فرق المعارضة برفع شعارات ضد العنف و منع التظاهر و هو حق مشروع ينص عليه الدستور ، إلا أن رئيس الحكومة و كعادته أجاب بصرامة من خلال خطاب كوميدي أن التظاهر يوجب الترخيص ما لم يكن عليه الحال في أغلب مظاهرات الأساتذة، هل يا ترى هذا مبرر غير مباشر على ما أحدثته الداخلية بالطلبة من انتهاك في حقهم؟.

جمعيات حقوقية و أحزاب سياسية و منابر عدة أصدرت بيانات تدين فيها ما وقع في حين أن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لم يتدخل بقوة في هذا الملف، غير أن نشطاء الفيسبوك ممن كانوا يحضرون بعض الاحتجاجات من بعيد أكدوا أن تدخل بعض الفصائل الطلابية و قيامها بالتصعيد و رفعها لشعارات لا تمت بصلة بالاحتجاجات التي استفزت الأمن وجعلته يقوم بما قام به، سؤال آخر ينبغي طرحه هنا لماذا يا ترى رغم الصدامات بين الحكومة و الطلبة الأطباء لم يصل الحال معهم إلى ما وصل إليه مع الأساتذة المتدربين، هل الأطباء أذكى ؟، رئيس الحكومة وجه كلاما لمتعاطفيه و كذلك لأولياء الطلبة أن عليهم عقلنة معارفهم من المحتجين، هل يعتبر ذلك تهديدا من داخل المؤسسة الحكومية أم أن بنكيران خاف من تطور الأمور خصوصا و أن السنة انتخابية بامتياز؟، فهل يشك بنكيران في عفاريته بافتعال الفوضى و عرقلة سير الحكومة أم يحاول كل منه ومن داخلية الوطن التغاضي عن خطأ فادح قاموا به ضد بُنات الوطن من أساتذة و معلمين؟.

و نبقى حائرين بين مطرقة إيجاد حل لمرسومين لم يخرجا بعد في الجريدة الرسمية عكس ما يقول المحتجين، و بين سندان تطاول الحكومة على حق الإضراب، فكل الدول كانت تتبع إمكانية الفض بخراطيش المياه إلا أن العنف عرف السبق هذه المرة .

سلمى براق

http://www.noonpresse.com/opinion_articles/%D9%82%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85-%D9%88-%D9%88%D9%81%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81%D8%A7-%D8%9F/

مجلس اليزمي يطرح التصويت الإلكتروني بديلا للتصويت بالوكالة لمغاربة العالم

أكد **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، الثلاثاء 19 يناير 2016، أن التشريع الانتخابي بالمغرب لا تزال تواجهه الكثير من التحديات، كما يعاني من عدة عوائق، من بينها توسيع الولوج إلى حق التصويت، بالنسبة لبعض الفئات،''التي تجد عوائق أمام الولوج إلى هذا الحق، إما لغياب أو عدم ملائمة الترتيبات المسطرية لهذا الحق المكرس بالقانون''.وأوضح المجلس، في أرضية الندوة الدولية، التي نظمها بمجلس المستشارين حول موضوع ''إصلاح التشريع الانتخابي''، أن من بين هذه الفئات التي يجب تسهيل ولوجها لحق التصويت، هناك ''الأشخاص في وضعية ترحال، الساكنة السجنية غير الموجودة في وضعية أهلية انتخابية، الأشخاص في وضعية استشفاء، الأشخاص المجنسون بالجنسية المغربية، الذين لا يلجون حق التصويت إلا بعد خمس سنوات على اكتسابهم الجنسية المغربية''.واعتبر ''مجلس اليزمي'' أن تقنية الوكالة بالتصويت لمغاربة المقيمين بالخارج، ''قد أبرزت حدودها ويتعين التفكير في حدود بديلة كالتصويت الإلكتروني مثلا''، مضيفا أن مسألة الولوجية العامة للتصويت بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة ''يفترض أن تجد إجابة شمولية قانونية (أشكال ورقة التصويت مثلا) وعملياتية (تهيئة مكاتب التصويت).أما التحدي الثاني، الذي يواجه التشريع الانتخابي بحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يتعلق بالتقطيع الانتخابي ورهان التمثيل المتكافئ للجسم الانتخابي، معتبرا أن إشكالية تفاوت التقطيع ''ينبغي معالجتها أساسا عبر المجال التنظيمي على قاعدة مبادئ محددة بالقانون ويتعين أن تكون تلك المبادئ واضحة وكافية''.

وشدد المجلس على أن تصحيح تفاوتات التقطيع الانتخابي بين جهات المملكة، ''من شأنه تأمين التمثيل المتكافئ للسكان''، داعيا إلى الأخذ بعين الاعتبار ما سماه ''التمييز الجغرافي الإيجابي لصالح المناطق صعبة الولوج، ضعيفة التجهيز، أو ضعيفة الكثافة السكانية''.

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-16-16-10/item/29586-2016-01-20-18-51-19

تعرف على ما قالته الخبيرة الأممية فيرجينيا داندان بشأن مجال حقوق الإنسان بالداخلة أوسرد

أجرت الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي، فيرجينيا داندان، مباحثات أمس الأربعاء بالداخلة، مع **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرد، محمد الأمين السملالي**، تمحورت حول التقدم الذي شهده المغرب على المستوى الحقوقي على الخصوص.

وأكد السملالي، في تصريح صحفي، عقب هذا اللقاء، أن داندان، أعربت بالمناسبة عن ارتياحها للتقدم الذي تعرفه المملكة في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن زيارة الخبيرة الأممية لمدينة الداخلة جاءت من أجل الوقوف على العمل الذي تقوم به اللجنة الجهوية والاطلاع على عدد من الملفات المتعلقة بالجانب الحقوقي بصفة عامة.

وأوضح أنه تم، خلال هذا الاجتماع، إطلاع الخبيرة الأممية داندان على عدد من الملفات الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى التقدم الذي تشهده جهة الداخلة وادي الذهب في هذا المجال، وكذا على الحقوق الأساسية التي تتمتع بها ساكنة الجهة. مشيرا إلى أنها تابعت باهتمام كبير كل هذه المواضيع، مبرزا، في هذا الصدد، أنها لامست التقدم الكبير الذي تعرفه الجهات الجنوبية للمملكة في مجال حقوق الإنسان، وأبدت ارتياحها العميق لهذا التقدم.

تجدر الإشارة إلى أن الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي قامت بزيارة عمل للمغرب، من 15 إلى 20 يناير الجاري، في إطار تفاعل المملكة مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

https://www.maghress.com/akhbarona/152212

http://www.akhbarona.com/divers/152212.html

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/29599-2016-01-21-09-57-35

"مجلس اليزمي" يتّجه نحوَ المطالبة بتحديث "التقطيع الانتخابيّ"

هسبريس - محمد الراجي (صورة منير امحيمدات)

الأربعاء 20 يناير 2016 - 23:45

كشفت التوصيات الأوّلية المُنبثقة عن ندوة دوليّة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، حول موضوع "إصلاح التشريع الانتخابي، من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والالتزامات التعهدية للمغرب"، أنّ المؤسسة الرسمية المعنية بحقوق الإنسان تشاطرُ الأحزابَ السياسية الداعية إلى عادة النظر في التقطيع الانتخابيّ الرأي.

ففي الوقت الذي ترى فيه مجموعة من الأحزاب أنّ التقطيع الحالي يجعلُ وزارةَ الداخلية "تتحكّم" في الخريطة الانتخابية، فإن المجلسَ الوطني لحقوق الإنسان يتّجه إلى رفْع توصيّة إلى السلطات المغربية تُطالبُ بمراجعة التقطيع الانتخابي الحالي، قصْد تصحيح التفاوت الحاصل على مستوى التقطيع بين الأقاليم، خاصّة بالنسبة للانتخابات المحليّة، التي تعرف "تشتّتا" على مستوى الدوائر الانتخابية.

وقالَ نذير المومني، مدير الدراسات والأبحاث والتوثيق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنّ التوصيّة التي يُرتقبُ أن يرفعها المجلس إلى الجهات المعنيّة، ستهمُّ الانتخابات الجماعية والجهوية القادمة، وتنصّ على أن يكون مفتاحُ التمثيل مُرتبطا بعدد السكّان في كلّ دائرة انتخابية، وليس بعدد الناخبين، فضلا عن إعطاء "تمييز إيجابي"، لبعض المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة والمناطق صعبة الولوج.

وفيما يتعلّقُ بالمرشحين للانتخابات، تضمّنت توصيّات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي أوضح المومني أنّها توصيّات أوّلية لن تُرفع إلا بعد أن يتشاور بشأنها المجلس مع شركائه، (تضمّنت) دعوة إلى تقليصِ عدد الجُنح المُفضية إلى فُقدان الأهليّة الانتخابيّة، وتقليص المدّة الفاصلة بين صدور الحكم النهائي واسترجاع الأهليّة القانونية للانتخاب، بهدف: "توسيع الجسم الانتخابي الوطني".

علاقة بذلك، وبعد دعوته إلى تخويل حاملي السلاح حقَّ المشاركة في الانتخابات، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعطاء الأشخاص الفاقدين للحرية حقّ التصويت، وقال المومني إنّ المجلسَ سيعمل على توفير الترتيبات المسطرية الضرورية لذلك، كما دعا المجلس إلى تبسيط مساطر الأشخاص الذين يجدون صعوبة في التسجيل في اللوائح الانتخابية، مثل البحّارة، أو الأشخاص غير المستقرّين.

وبخصوص مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي ما زالت تثير انتقادات الجمعيات المدنية المعنيّة بهم، بسبب عدم توفير الشروط المُيسّرة لذلك، أوصى المجلس بتسهيل الولوجيات العامّة، بدءً بالترتيبات التيسيرية للتسجيل في اللوائح الانتخابية، ثمّ الحملة الانتخابية، من خلال اعتماد لغة الإشارات، ثمّ الولوج إلى مكاتب التصويت، انسجاما مع الفصل 34 من الدستور، الذي ينص على تيسير تمتيع الأشخاص في وضعية إعاقة بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

وفيما يتعلّق بشفافية العملية الانتخابيّة، قالَ المومني إنّ الحكامةَ تقتضي أن ينتقلَ الاقتصاد الانتخابي (المصاريف المنفقة على العملية الانتخابية) من "المنطقة الرمادية إلى منطقة بيضاء تسودها الشفافية"، في إشارة إلى عدم الوضوح الذي يلفُّ مصاريفَ المرشحين للانتخابات، مضيفا أنّ جميع المعلومات المتعلقة بالانتخابات يجبُ أن تكونَ موضوع نشر استباقي من طرف الإدارة العمومية المكلفة بالانتخابات، وأن يجريَ ذلك بشكل تلقائي، دُون الحاجة إلى انتظار أن يتقدم أحدٌ بطلب الحصول على المعلومات المتعلقة بها.

http://www.actualitesmaroc.com/index.php/show/news/1707/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/january-20-2016/

منتدى الحقيقة والإنصاف يطالب بوقف التعسف على القضاة

الأربعاء 20 يناير 2016 10:57 إحاطة

إحاطة - طالب "المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف"، بالوقف الفوري لكل أشكال التعسف على حق القضاة في التعبير عن آرائهم ولمحاولات الإفراغ للمكتسبات الدستورية ذات الصلة وللمبادئ الدولية لإعلان السلطة القضائية.

وعبر المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، في بلاغ توصل موقع "إحاطة.ما" بنسخة منه، عن قلقه من "التلكؤ الحكومي في إصدار مشاريع مختلف القوانين المقررة في الدستور".

وقال المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف إنه يرفض كل أشكال التضييق على التظاهر والاحتجاج السلمي، وكل أنواع التراجعات الجارية في المجال الحقوقي.

وأكد المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بمناسبة استعداد المجلس الوطني لحقوق الإنسان نشر تقرير حول متابعة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة على ضرورة مواصلة العمل على تنفيذ مضامين تلك التوصيات في مختلف المجالات ورفضه المبدئي لأي إغلاق متعسف للملف.

http://ihata.ma/?p=37480

فعاليات اليوم الدراسي حول الهجرة و اللجوء بمدينة تيزنيت.

الأربعاء، 20 كانون2/يناير 2016

في إطار اتفاقية الشراكة و التعاون بين الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة و جماعة تيزنيت، و تعريفا بدار مغاربة العالم وشؤون الهجرة و مهامها المتمثلة في التعريف بسياسة الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج و شؤون الهجرة على المستوى المحلي، وتأكيدا على انفتاح الدار على هيئات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال.

تنظم كل من جماعة تيزنيت ودار مغاربة العالم و شؤون الهجرة بتيزنيت بتعاون مع جمعية هجرة وتنمية وجمعية الباحثين في مجال الهجرة و التنمية المستدامة ، يوما دراسيا حول الهجرة و اللجوء بمشاركة أخصائيين في المجال وذلك يوم الخميس 21 يناير 2016 بمركز استقبال الشباب تين هينان بتيزنيت ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

يهدف هذا اليوم الدراسي إلى التعريف على مستوى الجهة بالسياسة الجديدة في مجال الهجرة واللجوء، و من جهة أخرى التحسيس بحقوق المهاجرين والعمل على تيسير اندماج هذه الفئة في المجتمع المغربي. كما ينتظر من هذا اللقاء فتح نقاش عمومي حول الهجرة و اللجوء، والعمل على تحسيس الفاعلين في المجال من مصالح خارجية، و هيئات منتخبة و النسيج الجمعوي بحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، وكذا سبل إدماج اللاجئين والمقيمين بصفة شرعية في المجتمع المغربي؛ و سيعمل المشاركون في الورشتين المنظمتين على تبادل المبادرات الممكنة من الفاعلين المحليين من أجل اندماج أفضل للمهاجرين في المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة بالمغرب عرفت عدة تحولات همت الظاهرة على المستويين الكمي والنوعي. فقد انتقل بلدنا تدريجيا من مصدر للمهاجرين إلى بلد عبور ثم إلى بلد استقرار لمهاجرين ولاجئين قادمين من مناطق مختلفة، إذ أصبحت المملكة المغربية اليوم أرضا للالتقاء والاستقبال، حيث أصبحت تستضيف عددا مهما من المهاجرين النظاميين الذين يقصدون المملكة للعمل أو الدراسة أو لقضاء تقاعدهم، وآخرون يوجدون في وضعية غير نظامية فرضت عليهم أوضاعهم المكوث بالمغرب لسنوات عديدة، بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين.

مذكرة تأطيرية

لقد عرفت الهجرة بالمغرب عدة تحولات همت الظاهرة على المستويين الكمي والنوعي. فقد انتقل بلدنا تدريجيا من مصدر للمهاجرين إلى بلد عبور ثم إلى بلد استقرار لمهاجرين ولاجئين قادمين من مناطق مختلفة،إذ أصبحت المملكة المغربية اليوم أرضا للالتقاء والاستقبال، حيث أصبحت تستضيف عددا مهما من المهاجرين النظاميين الذين يقصدون المملكة للعمل أو الدراسة أو لقضاء تقاعدهم، وآخرون يوجدون في وضعية غير نظامية فرضت عليهم أوضاعهم المكوث بالمغرب لسنوات عديدة، بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين. ولقد قام المغرب بعدة تدخلات قصد معالجة مختلف الإشكالات ذات الصلة، إلا أنها لم تتخذ طابعا مؤطرا واستشرافيا.

وفي هذا السياق، جاءت المبادرة السامية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 10 شتنبر 2013 داعية إلى بلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة ببلادنا.وبناء على التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، فقد عملت الحكومة مباشرة على وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية فعلية في مجال الهجرة معززة ببرامج عمل ملائمة وفق مقاربة شمولية ومندمجة.

وتأتي هذه الرؤية الجديدة والمتبصرة،التي تندرج في إطار الرصيد العريق للمملكة المغربية كبلد متعدد الثقافات ومنفتح على الشعوب الأخرى، لتجسد الانخراط القوي والموصول لجلالة الملك في حماية حقوق الإنسان، طبقا لمقتضيات الدستور الجديد، وفي احترام لدولة الحق والقانون، وبما ينسجم مع الالتزامات الدولية للمغرب.

وعليه تم في 11 نونبر 2013: الإعلان الرسمي لعملية تسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بشكل غير قانوني بالمغرب.

وجدير بالذكر أن العملية الاستثنائية لتسوية الوضعية قد عرفت، ومنذ اليوم الأول لانطلاقتها إقبالا كبيرا من طرف الأجانب الراغبين في تسوية وضعياتهم القانونية، وذلك قصد استفادتهم من مختلف البرامج المعدة من أجل تحقيق اندماجهم داخل النسيج الاجتماعي المغربي. ولقد سخرت لهذا الغرض وسائل بشرية ولوجستيكية عبر فتح 83 مكتبا على مستوى جميع عمالات وأقاليم المملكة، وتكوين 3000 عنصرا لمواكبة العملية على صعيد المملكة ،كما تم رصد نظام معلوماتي، مع القيام بعمليات للتحسيس والإخبار، ومساهمة المجتمع المدني بعضوين في كل مكتب للتسوية...

وعلى العموم، تبقى السياسة الجديدة في مجال الهجرة واللجوء إنسانية في فلسفتها ومضمونها، تتوخى توفير سبل العيش الكريم للمهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم، وتعنى بالرقي بحقوقهم وبمستوى عيشهم. وفي هذا الصدد،إذ بنيت هذه السياسة على عدة مبادئ توجيهية،؛

وفي إطار الجهوية المتقدمة التي دخل المغرب في تنفيذها عملت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على إحداث مصالح لامركزة تابعة للوزارة علة المستوى الجهوي، إذ تم افتتاح دار مغاربة العالم وشؤون الهجرة بمدينة تزنيت بتاريخ 10 غشت 2015 الذي يصادف الاحتفال باليوم الوطني للمهاجر، التي أوكلت مهام تمثيلية الوزارة على المستوى الجهوي.

وفي إطار التعريف بدار مغاربة العالم وشؤون الهجرة المتمثلة، و المتمثلة في التعريف بسياسة الوزارة في مجال الهجرة، وتأكيدا لانفتاح الدار على هيئات المجتمع المدني الممارس في هذا المجال، وتزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي للمهاجرين واللاجئين، ستعمل بشراكة وتعاون مع جمعيات تنشط في مجال الهجرة (جمعية الهجرة والتنمية، وجمعية الباحثين في الهجرة والتنمية المستدامة) على تنظيم يوم دراسي حول السياسة الجديدة في مجال الهجرة واللجوء بدار مغاربة العالم وشؤون الهجرة بتيزنيت يوم 21 يناير 2016، تتخلله ورشات تحسيسية لفائدة فعاليات المجتمع المدني والمنتخبين والمصالح اللامركزية حول حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، من اجل إدماج افضل للأجانب بالمجتمع المغربي.

أهداف اليوم الدراسي

- التعريف بالسياسة الجديدة في الهجرة على المستوى الجهوي؛
- المساهمة في النقاش العمومي حول الهجرة واللجوء؛
- تحسيس الفاعلين في المجال (مصالح خارجية، نسيج جمعوين باقي المتدخلين ...) بحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، وكذا سبل إدماج اللاجئين والمقيمين بصفة شرعية في المجتمع المغربي؛
- تبادل المبادرات الممكنة من الفاعلين المحليين من أجل اندماج أفضل للمهاجرين في المغرب.

المشاركون:

- الجماعات الترابية المحلية؛

- المصالح الخارجية المحلية؛
- هيئات المجتمع المدني.

المتدخلون:

- الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛
- اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان CRDH؛
- المنظمة الدولية للهجرة OIM؛
- المفوضية العليا للاجئين UN.HCR؛
- جمعية الهجرة والتنمية؛
- جمعية الباحثين في مجال الهجرة والتنمية المستدامة.

برنامج اليوم الدراسي حول الهجرة و اللجوء

تيزنيت 21 يناير 2016

التوقيت	النشاط
09 : 00	استقبال وتسجيل المشاركين
10: 00 - 30: 09	- كلمة ترحيبية يلقيها ممثل الوزارة؛ - كلمة السيد عامل الإقليم. - كلمة السيد رئيس جماعة تيزنيت. - كلمة السيد رئيس المجلس الإقليمي. - كلمة السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان؛ - كلمة ممثل جمعية الهجرة والتنمية؛ - كلمة جمعية الباحثين في الهجرة والتنمية المستدامة.
10:00 - 12:00	- تقديم الاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة واللجوء (ممثل عن الوزارة) - تقديم نتائج العملية الاولى لتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين (CRDH) - تقديم دراسة حول حاجيات المهاجرين بالجهة (جمعية الباحثين في مجال الهجرة والتنمية المستدامة)؛ - مناقشة.
12:00 - 12:15	استراحة شاي
12:15 - 13:00	- عرض حول الهجرة والتنمية؛ - عرض حول الاتجار بالبشر وحماية اللاجئين؛ - مناقشة
13:00 - 15:30	عمل المجموعات: - ورشة حول علاقة الهجرة بالتنمية؛ - ورشة حول خلق شراكات في إطار الهجرة والتنمية؛ - تقديم نتائج عمل الفرق؛ - عرض خلاصات اليوم الدراسي؛ - حفل الاختتام
15:30	غداء جماعي

http://iena-news.com/index.php/%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1/4405-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A8%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D9%8A%D8%B2%D9%86%D9%8A%D8%AA.html

القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية موضوع لقاء دراسي بمجلس المستشارين

بواسطة بيان مراكش - 20 يناير، 2016

شكل موضوع "القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية"، محور لقاء دراسي احتضنه مساء اليوم الأربعاء مجلس المستشارين وتميز بمشاركة ممثلين لمؤسسات وطنية والغرفة الثانية للبرلمان وفعاليات المجتمع المدني. وقد نظم هذا اللقاء بمبادرة من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية التي تضم العديد من الإطارات التي تنشط في الحقل الثقافي الأمازيغي وذلك تحت شعار "الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لكل المغاربة".

وفي كلمة له بالمناسبة أبرز السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين أن تنظيم هذا اللقاء ،الذي يندرج في إطار تفاعل المجلس مع مبادرات المجتمع المدني المدافع عن الحقوق الثقافية واللغوية، يأتي في سياق النقاش العمومي حول إعداد مشروعي القانونين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الامازيغية.

وسجل السيد بن شماش كون مختلف الفاعلين في مجال الحقوق اللغوية والثقافية وأساسا في الحقل الامازيغي يتقاسمون على وجه الخصوص "البطء المسجل في مسار إنتاج القانونين التنظيميين" المذكورين.

وقال إن هذا البطء لا يؤثر فقط سلبا على مسار إعمال مقتضيات الدستور لاسيما الفصل الخامس منه وإنما قد ينعكس في ما بعد على عدد من القوانين ذات الصلة الوثيقة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية كالمسطرتين المدنية والجنائية والقوانين المتعلقة بالتعليم والتكوين والبحث العلمي أو في مجال الوظيفة العمومية أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

من جانبه دعا السيد الحسين المجاهد الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية إلى ترصيد المكتسبات والمنجزات التي تحققت في مجال النهوض بالأمازيغية لغة وثقافة عند بلورة القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الامازيغية.

كما أبرز أهمية تمكين المؤسسات ذات الصلة بالامازيغية من الامكانيات الضرورية لتقوم بالأدوار المنوطة بها واعتماد التكوين المستمر لفائدة الأطر في هذا المجال واحداث شعب للغة الامازيغية بالجامعات وادماج هذه اللغة في مختلف القطاعات الحكومية كالعدل والاعلام والداخلية والأوقاف والسياحة.

من جهته أكد السيد مصطفي جلوق عن **المجلس الوطني لحقوق الانسان** على ضرورة الحرص على استحضار عنصر الجودة عند إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وذلك لكي تتمكن اللغة الامازيغية من القيام بوظيفتها كلغة رسمية الى جانب العربية.

كما أبرز السيد جلوق خلال هذا اللقاء الذي أدار نقاشه السيد أحمد أرحموش منسق الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، أهمية وضع أجندة محددة لتنزيل القانون التنظيمي المذكور على أرض الواقع.

من جانبهم، شدد ممثلو مجموعة من الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين على أهمية اعتماد مقاربة تشاركية عند اعداد القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة الامازيغية.

كما سجل ممثلو هذه الفرق البرلمانية التأخير الحاصل في إخراج القانونين التنظيميين المذكورين، معبرين بالمقابل عن أملهم في أن يتم تنزيل مقتضيات الفصل الخامس من الدستور بشكل يرضي الجميع.

ممثلو المجتمع المدني أكدوا بدورهم على ضرورة وضع القانونين التنظيميين المتعلقين بالامازيغية ب "وعي مستقبلي يأخذ بعين الاعتبار الواقع والتطلعات" وذلك لاستكمال مقتضيات دستور 2011 الذي أرخ لمرحلة مهمة في مجال ترسيخ مصالحة المغرب مع ذاته.

وفي هذا الصدد دعت مداخلات ممثلي كل من الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية والمرصد الامازيغي للحقوق والحريات إلى اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الثقافية واللغوية والهوياتية والاقتصادية عند بلورة القوانين التنظيمية المرتبطة بتفعيل ترسيم الامازيغية التي تشكل رصيدا مشتركا للمغاربة بدون استثناء وعنصرا مهما لتقوية اللحمة الوطنية.

http://bayanemarrakech.com/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85/

المترشحون للانتخابات غايتهم بلوغ قبّة البرلمان .. بأيّ ثَمَن

هسبريس الخميس 21-01-2016

على الرّغم من الصّرامةِ التي تَسمُ طريقة صرْفَ الدعم المالي الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية لتدبير الحملات الانتخابية، ووضوحها، إلّا أنّها ما زالتْ تطرحُ أكثرَ من سؤالٍ حوْل نجاعتها، وفعاليتها، للحدّ من استعمال "المال الحرام" منْ طرفِ المرشحين للانتخابات، سواء التشريعية أو المحلّية.

علي الرام، مدير قطب الشؤون القانونية بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وقفَ عنْدَ عدد من النواقص التي تعتري نظامَ صرْف الدعم المالي المقدّم من طرف الدولة للأحزاب السياسية، وتؤدّي إلى ممارسات غير سليمة من طرف المرشحين، من حيث تمويل الحملات الانتخابية.

وقال **الرام في لقاء دراسي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "التشريع الانتخابي"، إنَّ القانونَ حدّد بدقة طبيعة مصاريف الأحزاب في الحملات الانتخابية، وحصرها في نفقات الإعلانات وطبع المنشورات والملصقات**، لكنْ هناكَ مصاريفُ أخرى تُنفق من طرف المرشحين خارجَ هذه اللائحة الحصريّة.

الرام أضاف أنّ هناك مشكلا في طبيعة هذه المصاريف في حدّ ذاتها، لأنّ الأحزابَ السياسية لا تقومُ بضبْط مصاريفِ مرشّحيها، بسبب وجودِ مصاريفَ أخرى خارج اللائحة التي حدّدها القانون، مثلَ تلك التي تُنفقُ على "الولائم"، وإيواء الأنصار، وغيرها، "ومن هنا تنبت ممارسات الفساد الانتخابي، لأنّ هذه المصاريف في حدّ ذاتها مؤشر حقيقي على أنّ هناك فسادا"، يقول المتحدث.

ولتجاوُز هذه الثغرة، قالَ مدير قطب الشؤون القانونية بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة إنّه كانَ من المفروض على المشرّع أنْ يَترك السلطة التقديرية للأحزاب السياسية لإدراج جميع المصاريف المنفقة من طرف المشرحين خلال الحملة الانتخابية، لكن على أساس إثباتها بالفواتير، تفاديًا لتقديم أيّ حسابات غير صحيحة.

وبخصوص مبلغ الدعم المالي الذي حدّده المشرّع لكلّ مرشحٍ، والذي يصل إلى 300 ألف درهم بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس المستشارين، و150 ألف درهم بالنسبة لمرشحي الجهات، و50 ألف درهم لمرشحي مجالس العمالات والأقاليم، و60 ألف درهم بالنسبة للمرشحين لعضوية الجماعات الترابية، أشار الرام إلى أنَّ هذه المصاريف التي حدّدها القانون لا تعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع، قائلا: "قوة الواقع أقوى من قوة القانون".

المتحدّث وقفَ عندَ المبلغ الماليّ الذي حدّدهُ القانونَ كأعلى سقفٍ بالنسبة للمرشحين للجماعات الترابية، متسائلا: "هلْ يتوصّل المرشحون أصلا بمبلغ 60 ألف درهم من طرف أحزابهم؟"، قبل أن يجب: "أستبعد ذلك"، لافتا إلى أنَّ تمويلَ الحملات الانتخابية في نهاية المطاف هو تمويل ذاتي، من طرف المرشح، منذ بداية الحملة الانتخابية إلى حين إعلان النتائج، "لأنّ الغاية والمبتغى هو الوصول إلى المقعد تحت قبة البرلمان بأي ثمن"، بحسب تعبيره.

وأوضح الرام أنَّ التجارب الفُضلى تعتمدُ ثلاثة أنواعٍ من المصاريف لتدبير الحملة الانتخابية، تتوزع بين مصاريف مباشرة، وأخرى غير مباشرة، تتعلق بالخدمات الانتخابية المتعلقة بالتدبير الحزبي على المستوى المركزي، وتكاليفَ خاصّة بنزاهة الانتخابات، لكنَّ هذا غيرُ موجود في المغرب، رغم أنّ المعايير الدولية، يقول الرام، تؤكّد أنَّ التكاليفَ المرتبطة بنزاهة الانتخابات تكونُ أعلى مقارنة مع ما يُصرفُ من طرف الدولة للأحزاب، كمصاريف مباشرة وغير مباشرة.

http://www.nesannews.com/news?c=15&view=36788&

Droits des détenus

Deux journées d'étude à Laâyoune au profit du personnel pénitentiaire

Ces journées ont visé à renforcer les compétences du personnel chargé de l'application de la loi en adoptant une approche basée sur les droits humains.

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara a organisé, le week-end dernier à Laâyoune, deux journées d'étude sur les droits des personnes en situation de détention, au profit du personnel des établissements pénitentiaires et des autorités chargées de la sécurité dans la région de Laâyoune-Sakia El Hamra.

Ces journées d'étude avaient pour objectif de renforcer les capacités du personnel pénitentiaire et de la sécurité publique au niveau régional en matière des droits de l'Homme en leur permettant de prendre connaissance des droits dévolus aux détenus en vertu des lois nationales et des normes internationales et des principes fondamentaux relatifs au traitement des détenus. Elles ont également visé à renforcer les compétences du personnel chargé de l'application de la loi en adoptant une approche basée sur les droits humains.

Selon un communiqué des organisateurs, ces journées d'étude s'inscrivent dans le cadre de la mise en œuvre des missions et prérogatives du CNDH et de ses commissions régionales, notamment en matière de protection et de promotion des droits des détenus. Elles viennent aussi en application des recommandations émises par le CNDH dans son rapport thématique intitulé «La crise des prisons, une responsabilité partagée, 100 recommandations pour la protection des droits des détenus».

Ces journées rentrent également dans le cadre du suivi des différentes actions et programmes menés par la commission régionale en partenariat avec l'établissement pénitentiaire et les institutions judiciaires et de sécurité publique. Lesquels programmes ont pour objectifs la protection des droits des personnes en situation de détention et la création de programmes adéquats visant à promouvoir leurs droits et créer un climat de confiance et de partenariat avec les établissements chargés de l'application de la loi.

Ces journées qui ont réuni les différents acteurs concernés par la question des conditions et des droits des détenus ont connu la présentation du plan d'action de la commission concernant la situation des droits de l'Homme dans les prisons de la région dont notamment des visites des lieux de privation de liberté, le suivi des conditions et des détenus, et la réalisation de rapports sur les visites et leur soumission aux autorités compétentes.

La nouvelle Tribune

Réforme du système électoral

Le CNDH pour une législation électorale plus proche des citoyens

9/65/6

Une conférence, organisée par le CNDH en partenariat avec IFES (Washington), a été l'occasion de débattre des amendements à proposer au cadre législatif et réglementaire des élections, dans la perspective d'une législation électorale inclusive, basée sur les droits de l'Homme et conforme aux engagements constitutionnels du Maroc. Il s'agit notamment de points relatifs à l'accès au droit de vote, la stabilité du droit électoral, la préparation du corps électoral national, le découpage électoral, la cohérence du système d'action affirmative et le principe constitutionnel de la parité, le cadre juridique de l'observation neutre et indépendante des élections, la régulation de l'économie électorale et la lutte contre la corruption, ainsi qu'aux nouveaux défis de la communication électorale. Les intervenants à ce conclave, qui a connu la participation d'experts nationaux et internationaux en provenance du Canada et des Etats-Unis, ont également plaidé pour que ces réformes garantissent la participation des marocains du monde aux élections, la "discrimination positive" pour relever la représentativité des femmes et assurer la parité, des mesures de facilitation au profit des personnes handicapées, le développement du cadre juridique de l'observation neutre et indépendante des élections, et la lutte contre les discriminations lors des campagnes électorales. Pour sa part, le SG du CNDH, Mohamed Essebbar, a relevé que le Conseil a émis, courant 2015, un mémorandum intitulé « 45 recommandations pour des élections plus inclusive et plus proches des citoyens », ajoutant que les propositions d'amendements portent notamment sur l'élargissement du corps électoral, le rééquilibrage du découpage électoral, la réduction des écarts de la représentation, le renforcement des mécanismes d'accès des femmes aux mandats électifs, la représentation politique des jeunes, la transparence des campagnes électorales et le respect des diversités.

Droits de l'Homme

L'experte onusienne Virginia Dandan s'entretient avec le président de la CRDH Dakhla-Aousserd

Jeudi, 21 janvier, 2016 à 12:12

L'experte onusienne Virginia Dandan s'entretient avec le président de la CRDH Dakhla-Aousserd

Dakhla – L'experte indépendante des Nations-Unies sur les droits de l'Homme et la solidarité internationale Virginia Dandan, en visite officielle au Maroc, s'est entretenue, mercredi à Dakhla, avec le président de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH, Dakhla-Aousserd), Mohamed Lamine Semlali, des avancées réalisées par le Maroc en matière de promotion de la culture des droits humains.

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/appel-rabat-lelargissement-du-corps-electoral-national-consolidation-participation-politique-personnes-en-situation-handicap/

Droits de l'Homme

Appel à Rabat à l'élargissement du corps électoral national et la consolidation de la participation politique des personnes en situation de handicap

Jeudi, 21 janvier, 2016 à 9:06

Rabat – Les participants à un séminaire international organisé par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) ont appelé, mercredi à Rabat, à élargir le corps électoral national, consolider la participation politique des personnes en situation de handicap et à hisser la représentativité politique féminine.

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/appel-rabat-lelargissement-du-corps-electoral-national-consolidation-participation-politique-personnes-en-situation-handicap/

حقوق الإنسان

ندوة دولية بالرباط تدعو إلى توسيع الجسم الانتخابي الوطني وتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة والرفع من التمثيلية السياسية للنساء

الأربعاء, 20 يناير, 2016 - 15:09

الرباط – دعا المشاركون في ندوة دولية نظمها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إلى توسيع الجسم الانتخابي الوطني وتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، والرفع من التمثيلية السياسية للنساء.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

Virginia Dandan l'experte indépendante de l'ONU sur les droits de l'Homme et la solidarité internationale : Le Maroc a réalisé "d'importants progrès" en matière de lutte contre la pauvreté

Le Maroc a réalisé "d'importants progrès" en matière de lutte contre la pauvreté, notamment grâce à la mise en œuvre des programmes de l'Initiative Nationale pour le Développement Humain (INDH), a affirmé, mardi à Rabat, l'experte indépendante des Nations unies sur les droits de l'Homme et la solidarité internationale, Mme Virginia Dandan, en visite au Maroc à l'invitation du gouvernement marocain..

"D'importants progrès ont été faits quant à la lutte contre la pauvreté et notamment grâce à la mise en œuvre des programmes respectifs de l'Initiative Nationale pour le Développement Humain, du Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du développement social et du Ministère de l'artisanat et de l'économie Solidaire", a souligné Mme Dandan dans une déclaration à la presse.

Elle a à cet égard formulé le vœu de voir le processus de régionalisation contribuer à la consécration des droits de l'Homme, relevant avoir pris "pleinement note des efforts de l'Etat qui reconnait les droits économiques, sociaux et culturels dans la Constitution marocaine".

Et de rappeler en ce sens que le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (PIDESC), dont le Maroc est signataire, exige la mobilisation maximale des ressources disponibles, y compris celles provenant de l'aide internationale, pour la pleine réalisation des droits économiques, sociaux et culturels.

L'experte indépendante de l'ONU a affirmé également avoir constaté que toutes les institutions gouvernementales avec lesquelles elle s'était entretenue lors de son séjours dans le Royaume sont engagées d'une manière ou d'une autre dans une forme de coopération internationale, que ce soit à travers l'assistance technique, le renforcement des capacités, l'échange de bonnes pratiques ou la participation active au sein des réseaux internationaux.

Faisant état d'un consensus aussi bien au niveau gouvernemental qu'au niveau de la société civile quant à l'importance des partenariats pour la bonne conduite des politiques de développement, Mme Dandan a mis en avant l'importance de coordonner les efforts pour la mise en place d'une politique cohérente qui s'appliquerait aux différentes institutions étatiques engagées dans la coopération pour le développement.

Afin d'améliorer la portée et l'efficacité de l'INDH, la Phase II devrait pleinement embrasser une approche

au développement basée sur les droits de l'Homme, a-t-elle fait remarquer, notant que cela requiert que la planification, la mise en œuvre et l'évaluation des mesures prises pour favoriser le développement soient réfléchies et ciblées sur la réalisation progressive et l'accomplissement des droits de l'Homme.

Les mécanismes de contrôle découlant d'une approche basée sur les droits de l'Homme permettraient en outre de prévenir la mauvaise gestion et les traitements préférentiels, a estimé Mme Dandan, expliquant que cela encouragerait l'engagement de la société civile dans le processus de définition des projets de développement, de leur mise en œuvre et de leur évaluation.

L'experte indépendante des Nations unies sur les droits de l'Homme et la solidarité internationale effectue une visite dans le Royaume à l'invitation du gouvernement marocain. Lors de son séjour au Maroc visant à évaluer la solidarité internationale telle que pratiquée à travers la coopération et l'aide au développement dans le Royaume, l'experte onusienne a eu des entretiens avec différents ministères, **le Conseil National des droits de l'Homme,** des organisations internationales, des agences de développement, ainsi que des acteurs et des organisations de la société civile.

Les observations et les conclusions de la visite de l'experte indépendante seront inclues dans un rapport qui sera présenté au Conseil des Droits de l'Homme des Nations Unies en juin 2016.

http://www.lemag.ma/Virginia-Dandan-l-experte-independante-de-l-ONU-sur-les-droits-de-l-Homme-et-la-solidarite-internationale-Le-Maroc-a_a93845.html

Droits de l'enfant, des personnes handicapées, lutte contre les discriminations...Les détails de la nouvelle loi sur le CNDH

Reda Zaireg : 20/01/2016 18h17 CET Mis à jour: 20/01/2016 18h17

DROITS DE L'HOMME - La nouvelle loi sur le Conseil national de droits de l'homme (CNDH), en cours d'élaboration par le ministère de la Justice, dotera le conseil de quatre nouveaux mécanismes qui, entre autres, accompagneront l'application des conventions internationales ratifiées par le Maroc en matière d'interdiction de la torture, de droits de l'enfant, de droits des personnes handicapées et de lutte contre les discriminations. Quelques détails sur ces mécanismes.

Mécanisme sur la torture

Ce mécanisme aura pour principales missions "d'organiser des visites régulières inopinées dans les lieux de détention, dont commissariats et prisons, ainsi que de réceptionner et traiter les plaintes pour torture, et ainsi établir si torture il y a eu ou pas", indique au HuffPost Maroc le secrétaire général du CNDH Mohamed Sebbar.

Contrairement à ce qu'une partie de la presse a relayé, "il n'appartiendra pas au mécanisme de porter plainte contre les personnes ayant émis des allégations de torture qui, après enquête du mécanisme, s'avèrent infondées. C'est le travail de la justice", clarifie Sebbar qui souligne qu'en revanche, "les résultats des enquêtes du mécanisme sur les cas de torture pourront naturellement être utilisées par la justice". Le mécanisme produira, par ailleurs, des recommandations adressées aux différentes institutions concernées par les visites

Mécanisme de recours et de suivi des droits de l'enfant au Maroc

Outre le CNDH, Diwan al-Madhalim (devenu le Médiateur du royaume en 2011) était également pressenti pour abriter ce mécanisme. En raison de son mandat assez large en matière de droits de l'Homme, ainsi que de la possibilité de l'auto-saisine dont il dispose, c'est finalement le CNDH qui remporte le mécanisme de recours et de suivi des droits de l'enfant.

Pour mieux remplir ses missions, le CNDH a, en 2010, émis le vœu de bénéficier d'une "accessibilité directe aux enfants, d'où l'importance de procédures simples. Il ne doit pas y avoir d'entrave, notamment administrative ou financière, à la saisine par toute personne ayant connaissance d'une violation de droits de l'enfant. Le mécanisme de recours doit aussi pouvoir s'autosaisir s'il a connaissance d'une situation de violation de droits de l'enfant."

Le conseil a également souligné la nécessité de rendre ce mécanisme "physiquement proche des enfants. Cela implique d'une part que le mécanisme de recours doit être accessible sur tout le territoire, y compris les zones rurales et reculées. D'autre part, il doit être présent dans les lieux fréquentés par les enfants, c'est-à-dire les écoles, les garderies, les hôpitaux, les institutions, et les centres de détention pour mineurs entre autres."

La question de l'accessibilité se pose aussi, puisque "le mécanisme de recours doit s'assurer de son accessibilité aux enfants ayant des besoins spécifiques. En particulier il doit prévoir des locaux accessibles aux enfants handicapés et un mode de communication adapté. Des mesures doivent être prévues pour que les enfants ne parlant pas ou peu l'arabe, l'amazigh ou le français, notamment les enfants immigrés, aient accès au mécanisme."

Enfin, le CNDH note qu'il "est important que le mandat du mécanisme lui permette d'accéder aux lieux où sont les enfants pour effectuer des visites 'surprises'. Ces lieux doivent être non seulement des lieux publics comme les écoles ou les centre de détention mais aussi des lieux privés, comme les maisons ou des entreprises où peuvent être exploités des enfants."

On ne sait en revanche pas si toutes les recommandations et doléances du CNDH dans ce sens seront prises en compte lors de l'élaboration des nouvelles lois sur le conseil.

Mécanisme relatif aux droits des personnes handicapées

Ce mécanisme se chargera du suivi de la mise en œuvre de la convention internationale relative aux droits des personnes handicapées, ratifiée par le Maroc en 2009.

Dans l'article 33 de ladite convention, les Etats signataires s'engagent à créer, "au niveau interne, un dispositif, y compris un ou plusieurs mécanismes indépendants, selon qu'il conviendra, de promotion, de protection et de suivi de l'application de la présente Convention. En désignant ou en créant un tel mécanisme, ils tiennent compte des principes applicables au statut et au fonctionnement des institutions nationales de protection et de promotion des droits de l'homme."

Enfin, il est aussi prévu qu'un mécanisme dédié à la lutte contre les discriminations soit créé, au même titre que les mécanismes évoqués.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/01/20/enfants-loi-cndh_n_9029960.html